إطار مقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا وانعكاسه على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات: مع دليل ميداني من البيئة المصرية

د/ أشرف أحمد محمد غالي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة قناة السويس

د/ محمد محمد سليمان الفار
مدرس المحاسبة والمراجعة-المعهد التكنولوجي العالي بالعاشر من رمضان

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تقديم إطارمقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للقروض المصرفية في ضوء معيارIFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، وذلك استناداً لمتطلبات معايير المراجعة المصرية والدولية ذات الصلة، بما يُساهم في تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، **وقد اعتمدت الدراسة** على عمل قائمة استقصاء كأداة لجمع البيانات المستخدمة في اختبار مدي صحة فروض البحث، **وقد تمثلت فئات الدراسة** في عدد (٥٥) من مراقبي الحسابات من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي، وعدد (٣٧) من المراجعين الداخليين في البنوك المدرجة بالبورصة المصرية، وعدد (٢٨) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، **وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية** إلى أنه يوجد اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا بالبيئة المصرية، وكذلك وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لإجراءات الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة الاستفادة من الإطارالمقترح لانعكاسه الإيجابي على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة – الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات – معيار IFRS 9 – تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية – تداعيات جائحة كورونا.

Abstract:

The study aimed to present a proposed framework for reviewing estimates of expected credit losses (ECL) for bank loans in light of IFRS 9، its Egyptian counterpart No. (47) amended in 2019، and the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)، and in accordance with the instructions of the Central Bank of Egypt، based on the requirements of the standards. The relevant Egyptian and international audit، which contributes to improving the quality of professional judgments of auditors in light of the repercussions of the Corona pandemic. **The study relied on** making a survey list as a tool for collecting data used to test the validity of the research hypotheses. The study categories were represented in a number of (55) auditors with experience in the banking sector، (37) internal auditors in banks listed on the Egyptian Stock Exchange، and (28) faculty members in Egyptian public universities specializing in accounting and auditing. **The results of the field study** indicated that there is agreement between the opinions of the study sample on the difficulties facing auditors when reviewing estimates of expected credit losses in light of the repercussions of the Corona pandemic in the Egyptian environment، as well as a statistically significant impact of the proposed framework's procedures on the quality of professional judgments of auditors. **The study recommended** the utilization of the proposed framework due to its positive impact on the quality of auditors' professional judgments in light of the repercussions of the Corona pandemic.

Key Words: Expected Credit Losses (ECL) Estimates - Auditor's Professional Judgments – International Financial Reporting Standards IFRS 9 - Basel Committee Standards on Banking - Corona Pandemic.

١- الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الإقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية والمحلية، حيث ألقت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م الضوء على العديد من أوجه القصور المتعلقة بالالتزام بمنهج الخسارة المتكبدة Incurred Loss، ضمن معيار المحاسبة الدولي39 IAS (Clohessy, 2022)، والذي بمقتضاه لا يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية إلا بعد التحقق من حدوثها بالفعل، وهو بذلك يهمل آثار التقلبات الاقتصادية المحتملة على الخسائر الائتمانية (Brito, & Júdice, 2021; Fang, et al., 2022; Gee, et al., 2022)، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ونظيره الأمريكي (FASB) في يوليو٢٠١٤م بإلغاء منهج الخسارة المتكبدة، ليحل محله نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECLM)، المتضمن ضمن معيار IFRS 9، والذي أصبح ملزماً للتطبيق بدءاً من عام ٢٠١٨.

وقد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) في عام ٢٠١٥ مجموعة من الإرشادات والممارسات المتعلقة بكل من أسس القياس لمخاطر الائتمان، وآليات الإفصاح عنها، وكيفية تفعيل تطبيق تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتفق مع متطلبات معيار IFRS 9 (BCBS, 2017)، وعلى المستوى المحلي حرص البنك المركزي المصري على إلزام البنوك بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعيارIFRS 9، ومقررات بازل III للرقابة المصرفية اعتباراً من أول يناير عام ٢٠١٩ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩)، وفى نفس الاتجاه فقد استحدث القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩م بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م من ضمنها معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيارIFRS 9 (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)، وتزامناً مع نهاية عام ٢٠١٩ فقد واجه العالم ومصر تداعيات جائحة كورونا، والتي انعكست بشكل سلبي على التعهدات التعاقدية، والتدفقات النقدية للقروض المصرفية، مما دفع نحو ضرورة التحقق من الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، الأمرالذي تتطلب من مراقبي الحسابات توظيف حكمهم المهني بشكل ملائم خلال المراحل المتكاملة لعملية مراجعة تقديرات الخسائرالائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.

٢/١ مشكلة وتساؤلات البحث:

شهدت الآونة الأخيرة العديد من التغيرات المتلاحقة في عمليات قياس بعض البنود المحاسبية، وخاصةً بعد إقرارتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Stuber et al., 2020) ، حيث انه بالرغم من المنافع المنتظرة من الامتثال لتلك النموذج، والتي من ضمنها تقديم نظرة مستقبلية لجودة الائتمان، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي في النظام المصرفي من خلال زيادة المخصصات، إلا أن التوسع في السلطة التقديرية للإدارة، واعتماد القياس على نموذج انخفاض القيمة المتوقعة لخسارة الائتمان وما يتضمنه من افتراضات، وتصنيف للأصول المالية (Bamoussi et al., 2020; Fang et al., 2022; Feyzollah and Badri, 2023)، قد فرض تحدياً كبيراً على مراقبي الحسابات عند مراجعة تلك التقديرات.

وتمشياً مع إصدار معيار IFRS 9، ومقرراتبازل III فقد قام مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IAASB) بدمج كلٍ من معياري المراجعة الدولي رقم (IAS 540) "مراجعة التقديرات المحاسبية"، ومعيار المراجعة الدولي (IAS 545) "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" الصادران في عام ٢٠٠٣م، في معيار المراجعة الدولي ISA 540, Revised, 2018 "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، والذي أصبح واجب التطبيق بدءً من ١٥ ديسمبر٢٠١٩، إلا أنه لم يوفر توجهاً تفصيلياً لمراقبي الحسابات في الحكم على مدى كفاية ومناسبة أدلة الإثبات، والوفاء بمسئوليتهم المرتبطة بالتحقق من عدالة عرض تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث اكتفي بتقديم إرشادات عامة بشأن تقويم تحريفات التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات، والمؤشرات الدالة على وجود تحيز محتمل من الإدارة.

وعلى المستوى المحلي فقد تم إصداركلٍ من معياري المراجعة المصري رقم (٥٤٠) "مراجعة التقديرات المحاسبية"، ومعيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" بقرار وزير الاستثمار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨م، كما لم يتم إجراء أي تعديلات عليهما لمواكبة معيار المراجعة الدولي ISA 540 Revised, 2018 "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، بالإضافة إلى عدم مواكبة معايير المراجعة المصرية المنظمة لتقرير مراقبي الحسابات لمعايير المراجعة الدولية المعدلة بذات الشأن خاصة في ظل ارتفاع مستوى عدم التأكد المصاحب لتداعيات جائحة كورونا.

وفي ظل المخاوف من التداعيات المتوقعة تداعيات جائحة كورونا على الاعتراف والقياس بخسائر الائتمان المتوقعة، فقد أكدت النشرة الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ على أن معيار IFRS 9 لم يحدد نهجاً واضحاً لتحديد توقيت الاعتراف بالخسائر على مدى عمر الأداة المالية عندما يوجد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية، بالإضافة إلى عدم صلاحية بعض الافتراضات التي يتم بها تحديد مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة، ولم يضع أساس محدد يمكن من خلاله تحديد السيناريوهات التطلعية التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS, 2020) ، مما دفع البنك المركزي المصري في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ لإصدار الكتاب الدوري والذى وجه فيه البنوك بضرورة مراجعة النماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع تحديد العناصر التي لم تأخذ في الاعتبار عند تصميم هذه النماذج، والتحقق من سلامة المنهجية المستخدمة في احتسابها.

وبناءً على ما تقدم يري الباحثان أنه في ظل عدم وجود معيار مراجعة يوضح إجراءات مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تفصيلي في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وصعوبة الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، وتعقد وصعوبة حساب تلك التقديرات، واعتمادها بشكل أساسي على الأحكام الشخصية من قبل المعدين، سوف يواجه مراقبي الحسابات صعوبات عند إصدارأحكامهم المهنية بشأن مدى معقولية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يتطلب ضرورة دعم دور مراقبي الحسابات بإجراءات مراجعة مناسبة خلال المراحل المتكاملة لعملية المراجعة لمواجهة تلك الصعوبات، مما يكون له أثر على جودة أحكامهم المهنية، وبناءً على ما سبق يمكن تحديد المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية:

- ما هي متطلبات تصنيف وقياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعايير والتعليمات المرتبطة؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا؟
- هل يؤثر الإطار المقترح لمرجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا؟

١/٣أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تقديم إطار مقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وبيان انعكاسه على الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا بالبيئة المصرية، ويشتق من الهدف الرئيس للبحث مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في ما يلي:

- تحليل وتقييم لأهم الدراسات السابقة المرتبطة بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- استعراض متطلبات تصنيف وقياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء معيار IFRS 9 ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- تقديم إطار مقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- إجراء دراسة ميدانية من واقع بيئة الممارسة المهنية المصرية للوقوف على مدى ملائمة الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وانعكاسه على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تدعيات جائحة كورونا.

١/٤أهمية ودوافع البحث:

يستمد البحث أهميته من المشكلة التي يتصدى لها، والمتمثلة في محاولة التغلب على الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، خاصة في ضوء تدعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال اقتراح إطارلمراجعة تلك التقديرات، بما يسهم في تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، **ومن هنا يرى الباحثان أن أهمية البحث العلمية والتطبيقية ترجع لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:**

- تزايد الاهتمام على المستوي الدولي بتوضيح الآثار المترتبة على تبني القطاع المصرفي لتطبيق متطلبات معيار IFRS 9، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- تأكيد البنك المركزي المصري على ضرورة مراجعة النماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وتحديد العناصر التي لم تأخذ في الحسبان فى تصميم هذه النماذج والتحقق من سلامة المنهجية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- ندرة الإصدارات والأبحاث التي تناولت مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وبالتالي هناك حاجة الي تعزيز المساحة المعرفية لموضوع البحث لمواكبة التطورات التي طرأت على معايير المراجعة الدولية خاصةً بعد صدور معيار المراجعة الدولي ISA 540 Revised, 2018 مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات" والذي لم يصدر ما يقابله من معايير المراجعة المصرية.
- تزايد الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند القيام بإجراءات مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- تفادي تعرض مراقبي الحسابات لعواقب الإخفاق في إضفاء الثقة والمصداقية عن عدالة القوائم المالية بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وبالتالي تخفيض تعرضهم لمخاطر الدعاوي القضائية.

٥/١ منهج البحث:

اعتمد الباحثان على كل من المنهج الاستقرائي، والاستنباطي للتوافق مع الإطارالنظري والميداني للبحث، حيث تم دراسة وتحليل، وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للبحث، ومعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات، وما يمكن أن يُسهم به أو يضيفه البحث الحالي إلى تلك الدراسات، أما بالنسبة للإطار التطبيقي للبحث يهتم بوضع الفروض، وتحديد المنهجية الملائمة لاختبار تلك الفروض من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة، ومجتمع البحث، وأساليب التحليل الإحصائي المناسبة لاختبار آراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية

المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، بالإضافة إلى إختبار تأثير إجراءات الإطارالمقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ثم تفسير النتائج، للوصول إلى الحقائق والتعميمات العلمية.

٦/١ فروض البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من دراستها تم اقتراح الفروض البحثية التالية:

الفرض الأول: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإجراءات الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

ويمكن إختبار هذا الفرض في ضوء إختبار الفروض الفرعية الأربعة التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- **الفرض الفرعي الثالث:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

- **الفرض الفرعي الرابع:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

٧/١ هيكل البحث:

في إطار مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واعتماداً على منهجيته تم تقسيم البحث على النحو التالي:

١- الإطار العام للبحث.
٢- تحليل وتقييم الدراسات السابقة ذات العلاقة، وتحديد الفجوة البحثية.
٣- متطلبات تصنيف وقياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعايير والتعليمات المرتبطة.
٤- الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
٥- الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وانعكاسه على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
٦- منهجية الدراسة الميدانية ونتائج اختبارات الفروض.
٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٢- تحليل وتقييم الدراسات السابقة ذات العلاقة، وتحديد الفجوة البحثية:

انطلاقاً من أهمية البحث يعرض الباحثان الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وذلك كما يلي:

١/٢ تحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال البحث:

استهدفت دراسة (Novotny-Farkas, 2016) توضيح التفاعل المتبادل بين نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9، والقواعد الصادرة من الجهات التنظيمية للرقابة المصرفية، والآثار المحتملة لهذا التفاعل على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يساعد على توفير معلومات ملائمة، كما يلبي احتياجات الجهات التنظيمية للرقابة المصرفية، مما

يسهم في تعزيز الاستقرار المالي، كما يوفر نطاق أوسع للتقدير الشخصي بالمقارنة لمعيار IAS 39،الأمر الذي يتطلب ضرورة تحفيز مراقبي الحسابات على استيعاب وفهم متطلبات معيار IFRS 9، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وإعطاء مزيد من الاهتمام المشترك بين كل من معدي القوائم المالية والقائمين على مراجعتها والجهات التنظيمية ومسئولي الحوكمة.

كما استهدفت دراسة (شاهين؛ البغدادي، ٢٠١٩) تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل III والمعيار IFRS 9، وكذلك تقييم مدى إدراك البنوك التجارية العاملة في مصر للمتطلبات الرقابية، وكذلك الضوابط المحاسبية للمعايير الدولية المتعلقة بقياس وتقييم مخاطر الائتمان، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار IFRS 9 لقياس مخاطر الائتمان سوف يؤدى إلى تغيرات جوهرية في الممارسات والسياسات ونظم الحوكمة المصرفية القائمة، وفى المقابل اهتمت دراسة (محمد؛ احمد، ٢٠٢٠) بعرض وتحليل الجهود الرامية لتطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقارنة التطورات المتعلقة بهذه الجهود المتمثلة في معيار ASC 326 الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، والمعيار IFRS 9 الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي (IASB)، وتقييم مدى تأثير تداعيات جائحة كورونا على الممارسة العملية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد توصلت الدراسة إلي وجود تباين في تفسير وفهم بعض المصطلحات عند التطبيق قد ساهم في إحداث اختلاف في منهجية قياس الخسائر الائتمانية بين المنهجين الدولي والأمريكي، كما يوجد إمكانية لحدوث تأثيرات على الاعتراف، والقياس المحاسبي، حيث يتفاوت حجم هذا التأثير حسب الجهود المبذولة للسيطرة على الجائحة، في حين أوضحت دراسة (Bamoussi et al., 2020) أهم التحديات التي تواجه البنوك كنتيجة للالتزام بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن متطلبات معيار IFRS 9 خلال جائحة كورونا، بالإضافة إلى توضيح تأثير التوجهات الصادرة من الجهات التنظيمية والإشرافية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الأمريكي ASC 326، أو معيار IFRS 9، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن تطبيق كلا المعيارين يُساهم بشكل واضح في توفير معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية إلا أن استخدام القيمة العادلة وفقاً لكلا المعيارين يكتنفه العديد من الصعوبات.

كما تناولت دراسة (نافع؛ إبراهيم، ٢٠٢١) توضيح انعكاسات تداعيات جائحة كورونا على بيئة وأنشطة المراجعة الخارجية، وقد أوضحت الدراسة أنه مع استمرار جائحة كورونا

سيكون هناك انعكاسات جوهرية على مهنة المحاسبة خاصة على قياس القيمة العادلة واضمحلال الأصول وتصنيف الأدوات المالية مما سيؤدى إلى تعرض مراقبي الحسابات إلى العديد من التحديات والتي من أهمها ارتفاع مستوى مخاطر المراجعة، وعدم كفاية وملائمة إجراءات المراجعة المعتادة، وصعوبة مراجعة الأحداث اللاحقة، وتوصلت الدارسة إلى ضرورة قيام مراقبي الحسابات بممارسة الأحكام المهنية مع بذل العناية المهنية الواجبة عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما أوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول الانعكاسات الحالية والمحتملة لتداعيات الجائحة على القطاع المصرفي باعتباره من أكثر القطاعات تضرراً.

في حين تناولت دراسة (Al-Khasawneh, 2021) التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند تقديم خدمات المراجعة في ظل جائحة كورونا، وأثرها على أداء مهام مراقبي الحسابات، مثل جمع الأدلة، وإصدار التقرير، وذلك بالإضافة إلى اقتراح آليات تساهم في الحد من هذه التحديات في ظل انتشار الفيروس، واستمراره، وعدم التأكد المرتبط به، وقد توصلت الدراسة إلى أن انتشار جائحة كورونا يؤثر على الحكم المهني لمراقبي الحسابات، كما يؤثر على إجراءات تجميع الأدلة، والتقديرات المحاسبية، ومراجعة الأحداث اللاحقة، والتأكيد على الاستمرارية، وتقرير مراقبي الحسابات، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعداد دليل إرشادي لمراقبي الحسابات بشأن تنفيذ عمليات المراجعة في ظل جائحة كورونا.

كما هدفت دراسة (Ibrahim and Abdou, 2022) إلى تطوير دور مراقبي الحسابات في التحقق من تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كأحد أمور المراجعة الرئيسية المعقدة، والتي تعتمد على التقدير الشخصي، وقد أظهرت نتائج الدراسة الأهمية الكبيرة لتقديرات الخسائر الائتمانية كأحد أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراقبي الحسابات، كما أن استخدام مراقبي الحسابات لأدوات تحليل البيانات يساعده على تقدير مبلغ أو مدى من المبالغ للخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك للتحقق من مدى معقولية تقديرات الإدارة لتلك الخسائر، كما اهتمت دراسة (Fang et al., 2022) بتوضيح تأثير مكاتب المراجعة بتطبيق المعيار الصيني رقم (٢٢) (CAS22) "الاعتراف والقياس للأدوات المالية"، والذي يتقارب مع IFRS 9، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة الأربع الكبار (Big 4) تركز على التحقق من قياس القيمة العادلة وتطبيق نموذج انخفاض قيمة خسارة الائتمان المتوقعة (ECL)، بينما تركز أفضل (٦) مكاتب مراجعة محلية بشكل أساسي على التحقق من

تصنيف الأصول المالية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن التنفيذ الفعال للمعيار الصيني رقم (٢٢) (CAS 22)، والذي يتقارب مع IFRS 9، يعتمد بشكل أساسي على الإجراءات الموحدة والتقنيات المهنية لمكاتب المراجعة.

٢/٢ الفجوة البحثية وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

طبقاً لما انتهت إليه الدراسات السابقة يُمكن للباحثان الإشارة إلى النقاط التالية:

- اتفقت دراسة (**شاهين؛ البغدادي، ٢٠١٩، محمد؛ أحمد، ٢٠٢٠،Novotny-Farkas، 2016; Bamoussi et al., 2020)**، على أن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS 9، سيكون له انعكاسات كبيرة على الممارسات المحاسبية، حيث أنه بالرغم من التأثيرات الإيجابية للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9، والمتمثلة في الاعتراف المبكر للخسائر الائتمانية المتوقعة، وتخفيض الخسائر المتراكمة، وتخفيض المبالغة في رأس المال التنظيمي، والمساهمة في انضباط السوق، والتوسع في الإفصاح وزيادة الشفافية، وتعزيز الاستقرار المالي، إلا أنه يحمل معه صعوبات كبيرة لأجل تطبيقه، كنتيجة للتوسع في الأحكام التقديرية الممنوحة للإدارة.
- **أوضحت دراسة (Al-Khasawneh, 2021)** أن انتشار جائحة كورونا سوف يؤثر على مهام مراقبي الحسابات بشأن كيفية التحقق من التقديرات المحاسبية بصفة عامة، حيث اتفقت هذه الدراسة مع دراسة كل من **(محمد؛ أحمد،٢٠٢٠، نافع؛ إبراهيم،٢٠٢١؛ Bamoussi et al., 2020; Fang et al., 2022)**، على أن جائحة كورونا ستؤدى إلى تعرض مراقبي الحسابات في ظل التحقق من تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى العديد من التحديات والتي من أهمها ارتفاع مستوى مخاطر المراجعة، وعدم كفاية وملائمة إجراءات المراجعة المعتادة، وصعوبة مراجعة الأحداث اللاحقة.
- اتفقت دراسة **(Novotny-Farkas 2016; Bamoussi et al., 2020; Ibrahim and Abdou, 2022)** ، على ضرورة تطوير دور مراقبي الحسابات بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار9IFRS، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وإعطاء مزيد من الارشادات لمعدي القوائم المالية.

بالرغم من أن الدراسات السابقة قد حققت تقدماً ملحوظاً بشأن تحديات مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلاأن هناك فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات على المستوى المحلي والدولي الى حد علم الباحثان التي توصلت إلى اقتراح إجراءات مراجعة متكاملة لمساعدة مراقبي الحسابات على تحسين جودة أحكامهم المهنية عند التحقق من تقديرات الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، خاصة في ظل الصعوبات التي تكتنف مراجعة تلك التقديرات، وتأثيرات تداعيات جائحة كورونا.

واعتماداً على ما انتهت إليه الدراسات السابقة يمكن للباحثان الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية، ومساهمتها في الأدب المحاسبي على النحو التالي:

تقدم الدراسة الحالية دليلاً ميدانياً حول انعكاس الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، حيث لم تلق الاهتمام والبحث على المستوى المحلي والدولي، وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

٣- متطلبات تصنيف وقياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعايير والتعليمات المرتبطة:

تناول معيارIFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام ٢٠١٩م وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول والالتزامات المالية، بالإضافة إلى وضع مجموعة من المتطلبات لتصنيف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية بما فيها الإفصاحات ذات الصلة والتي تتمثل في ما يلي:

١/٣ تصنيف وقياس الأصول المالية:

يتعين قبل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS 9, Para. 3.1.1)، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م الاعتراف بالأصول المالية أو الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي، عندما تصبح طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية، وذلك كما يلي:

١/١/٣التصنيف والقياس الأولي واللاحق للأصول المالية:

يتعين عند الاعتراف الأولي وفقاً لمعيار (IFRS 9, Para. 5.1.1)، ونظيرة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية المعدل عام ٢٠١٩ قياس كافة الأصول المالية بالقيمة العادلة، والتي عادة ما تساوى سعر المعاملة، ولكن في حالة إذا كان جزء من المقابل المقدم أو المستلم هو مقابل شيء بخلاف الأصل المالي، فيتعين قياسها بالقيمة العادلة زائداً أو ناقصاً تكاليف المعاملة التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر بإصدار الأصل المالي، وذلك باستثناء

المبالغ المستحقة على المدنيين التجاريين، حيث أوجب معيار (IFRS 9, Para. 4.1.1) ونظيرة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية المعدل عام٢٠١٩ ضرورة اعتماد المنشأة عند القيام بتصنيف الأصول المالية من اجل قياسها لاحقاً سواء بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على ما يلي: (متولي، ٢٠٢٢ & Barnoussi, et al., 2020; Porretta, et al., 2020; Brito, Júdice, 2021; Feyzollah, and Badri, 2023).

- **نموذج أعمال المنشأة Entity's Business Model لإدارة الأصول المالية:** ويشير إلى كيفية إدارة المنشأة لأصولها المالية من أجل توليد التدفقات النقدية، وستحتاج إدارة المنشأة إلى استخدام الحكم الشخصي المعتمد على الخبرة السابقة عندما تقوم بتقييم نموذج أعمالها لإدارة أصولها المالية، وقد تحتفظ المنشأة بأكثر من نموذج عمل في إدارة محافظ أصولها المالية.
- **خصائص التدفق النقدي التعاقدي Contractual Cash Flow للأصل المالي:** حيث ينبغي أن يترتب عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تقتصر على دفعات المبلغ الأصلي، والتي تتمثل في القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي، والفائدة عبارة عن التعويض مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ خلال فترة زمنية محددة ومخاطر الإقراض الرئيسية الأخرى والتكاليف، بالإضافة إلى هامش الربح.

ويرى الباحثان أنه في ظل الاعتماد على الحكم الشخصي المعتمد على الخبرة السابقة عند قيام المنشأة بتقييم نموذج أعمالها، خاصة في ظل آثار التغيرات الاقتصادية لجائحة كورونا، سوف يواجه مراقبي الحسابات صعوبة عند التحقق من كيفية إدارة المنشأة لأصولها المالية، وعند التحقق من التدفقات النقدية المتوقعة، وذلك نظراً لصعوبة عملية تجميع البيانات المقاسة بالتكلفة التاريخية التي يستند إليها في تكوين التوقعات المستقبلية لمحفظة القروض.

أشار معيار9 IFRS ونظيره المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية المعدل عام ٢٠١٩م إلى انه يتعين بعد الاعتراف الأولي للأصول المالية، وتحديد المنشأة لنموذج أعمالها لإدارة أصولها، أن تصنيف الأصول المالية ضمن الفئات الثلاث الرئيسية التالية:

الفئة الأولي: تضم الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

الفئة الثانية: تضم الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الفئة الثالثة: تضم الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ويرى الباحثان أن الاعتماد على توجهات الإدارة فيما يتعلق باقتناء الأصول المالية كمحدد لتصنيف الأصول المالية يعطى للإدارة مجالاً لتحقيق أغراض خاصة إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المتحفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغرض التحوط ضد مخاطر مستقبلية، الأمرالذي يتطلب من مراقبي الحسابات ممارسة الشك المهني عند التحقق من إجراءات تصنيف تلك الأصول.

٢/١/٣ إعادة تصنيف الأصول المالية:

يستوجب إعادة تصنيف الأصول المالية عند حدوث تغيير في نموذج الأعمال بشكل استثنائي وغير متكرر يؤثر معه على الهدف من إدارة هذه الأصول (Porretta et al., 2020 Brito & Júdice, 2021; Manya and González-Rabanal, 2023)، حيث يجب أن يكون هذا التغير مهم بالنسبة لعمليات المنشأة ويمكن توفير دليل للأطراف الخارجية، وبالتالي يمكن إعادة تصنيف الأصول المالية في حالة توقف المنشأة عن ممارسة نشاط محدد أو عند مزاولتها لنشاط جديد (IFRS 9, Para. 4.4.1)، حيث يتعين إحداث التغيير في هدف نموذج أعمال المنشأة قبل تاريخ إعادة التصنيف (IFRS 9, Para. B4.4.2) ، ولا يعد التغيير في القصد المرتبط بأصول مالية معينة أو تحويل أصول مالية بين أجزاء من المنشأة لها نماذج مختلفة من دواعي التغييرات في نموذج الأعمال IFRS). (IFRS 9 Para. B4.4.3).

ويرى **الباحثان** أن أنه بالرغم من وجود الضوابط لإجراء الإدارة لعملية إعادة تصنيف الأصول المالية إلا أنه قد تجد وسيلة تمكنها من نقل أصل مالي من مجموعة إلى مجموعة أخرى، مما ينعكس على المكاسب غير المحققة من إعادة التقييم في قائمة المركز المالي.

٢/٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء معيار IFRS 9 ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري:

١/٢/٣ مفهوم ونطاق تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة:

اتفق معيار IFRS 9 ونظيره المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية المعدل عام ٢٠١٩ على تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل عام بأنها "المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية التي تعكس إجمالي العجز النقدي على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، وذلك من خلال الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمنشأة والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها"(IFRS 9. B5.5.28)، وقد عرفت من منظور التوقيت على مدى ١٢ شهراً بأنها "الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن احتمال حدوث التعثر في السداد خلال (١٢ شهراً) بعد تاريخ التقرير"، بينما عرفت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر بأنها "الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن احتمال حدوث التعثر في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية" (IFRS 9, App. A).

لقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) اهتماماً بالغاً بمخصصات خسائر القروض كونها المؤثر الأكبر على نسب كفاية راس المال، والأصول المرجحة بالمخاطر من ناحية أخرى (Elena, et al., 2020; Feyzollah, and Badri, 2023)، حيث عرفت الخسائر الائتمانية المتوقعة بأنها "القيمة الحالية للخسائر التي تظهر عند عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم في وقتٍ ما، حيث تعبر عن المتوسط المرجح لخسائر الائتمان عند حدوث التأخير عن السداد مضروباً في احتمالات التخلف عن السداد" (BCBS, 2016).

ويتم إثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وأدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر، ومنها على سبيل المثال القروض والتسهيلات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية، وأدوات الدين المسجلة بالتكلفة المستهلكة، والقروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)، والعوائد المستحقة على أرصدة القروض والتسهيلات والأرصدة لدى البنوك (بخلاف التي يقل تاريخ استحقاقها عن شهر من تاريخ المركز المالي)، والأرصدة المدينة الناتجة عن عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء، وارتباطات القروض، والأرصدة المدينة الأخرى التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة، وأدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر(البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

٢/٢/٣ المحددات الأساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

توجد مجموعة من المحددات والتي يجب أخذها في الاعتبار عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تتمثل فيما يلي: (IFRS 9 Para. 5.5.17)

- الحياد التام وعدم التحيز في مبلغ الخسارة المعبر عن المتوسط المرجح لاحتمال حدوثها.
- القيمة الزمنية للنقود.
- المعلومات المعقولة والمؤيدة للقياس دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن الأحداث الماضية والظروف الحالية، والتوقعات الخاصة بالظروف الإقتصادية المستقبلية.

وقد أكد معيار IFRS 9 على انه ليس من الضروري تحديد كل تصور محتمل حدوثه في الفترة المستقبلية، إلا أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار خطر حدوث خسارة ائتمانية حتى ولو كان نسبة احتمال حدوث الخسارة ضعيفاً جداً، حيث أن الحد الأقصى للفترة التي ينبغي أخذها في الاعتبار هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية، والتي تكون المنشأة فيها معرضة خلالها للمخاطر الائتمانية,Brito) .& Júdice, 2021; Feyzollah, and Badri, 2023)

ويرى الباحثان أن التأكد من دقة وملائمة موثوقية البيانات التاريخية والحالية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الإقتصادية ككل والمستخدمة في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، سوف يكتنفها صعوبات لعدم توافر قاعدة بيانات متكاملة تشمل تلك البيانات، وفى ضوء تداعيات جائحة كورونا ينبغي عند تقييم الظروف المتوقعة النظر في آثار تلك الجائحة والتدابير الداعمة التي تتخذها الحكومة.

ويتطلب معيارIFRS 9 من المنشآت تحديد التعثر في السداد بطريقة تتفق مع تلك المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان الداخلية وبصورة ثابتة، حيث أشار إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على توافر دليل على حصول تعثر ائتماني في حال عدم تمكين المنشأة من الحصول على المعلومات المعقولة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، منها أن التعثر يقع خلال فترة لا تتجاوز (٩٠ يوماً) من تاريخ الاستحقاق (IFRS 9, Para. 5.5.37).

ويرى **الباحثان** أنه من المناسب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية في ضوء تداعيات جائحة كورونا نتيجة لأسباب عديدة منها الارتفاع الواضح في المخاطر الائتمانية بتلك الفترة، وعدم تحديد مفهوم صريح لتعثر المدين في السداد من قبل معيار IFRS 9، والاكتفاء بوضع مؤشر موضوعي يتمثل في أن التعثر يقع خلال فترة لا تتجاوز (٩٠ يوماً) من

تاريخ الاستحقاق، والسماح للمنشآت بوضع تعريف لتعثر المدين في السداد، والذي قد يختلف من مؤسسة مالية إلى أخرى، أو لا يتوافق مع مؤشرات إدارة المخاطر المطبقة في المنشأة، الأمرالذي يتطلب من مراقبي الحسابات تقييم مدى تحيز الإدارة.

٣/٢/٣ المراحل المتعددة للانخفاض في محفظة القروض المصرفية:

قد تتجه بعض المنشآت لإدارة أصولها بشكل فردى بينما تلجأ المنشآت للتقييمات الجماعية، حيث يتم تجميع الخصائص المشتركة أو المتشابهة للمجموعات (نوع الأداة، تصنيفات المخاطر الائتمانية، نوع الضمان الرهني، تاريخ الإثبات الأولي، الصناعة، الاجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، الموقع الجغرافي للمقترض، قيمة الضمان الرهني بالنسبة إلى الأصل المالي إذا كان له أثر على احتمال حدوث تعثر) (محمد؛ أحمد، ٢٠٢٠؛ Porretta, et al., 2020; Brito, & Júdice, 2021; Manya, and González-Rabanal, 2023)، ويتعين وفقاً لمعيار IFRS 9، ومقررات بازل III، وتعليمات البنك المركزي المصري عند الاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان إدراج الأصول المالية التي تخضع لقياس، وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن إحدى المراحل الثلاث التالية:

١/٣/٢/٣ المرحلة الأولي:

بموجب هذه المرحلة يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة (١٢ شهراً)، ويتم تحديد مخصص للخسارة بمجرد إنشاء، أو شراء الأداة المالية، وذلك اعتماداً على مؤشر للتوقعات الأولية لخسائر الائتمان، وتعتبر الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا كانت ذات احتمالية تعثر منخفضة، ولدى المقترض مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بالتزاماته، بالإضافة إلى عدم وجود توقعات لحدوث تغيرات سلبية في المؤشرات الإقتصادية والبيئية في المدى الطويل، ويسجل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص إنخفاض القيمة ضمن المصاريف، حيث يتم احتساب الفائدة أو العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية (متولي، ٢٠٢٢؛ Martinelli et al., 2020; Barnoussi, et al., 2020; Feyzollah, and Badri, 2023; Manya, and González-Rabanal, 2023).

ويمكن أن تواجه المنشآت مشكلة عدم توافر البيانات الكافية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢ شهراً)، مما قد ينعكس سلباً على تقدير تلك الخسائر، وبالتالي يتطلب من مراقبي الحسابات التأكد من أن المنشآت قامت بدراسة وتحديد الأصول المالية التي من غير

المتوقع أن يحدث لها إنخفاض في جودة الائتمان منذ المرحلة الأولى من منح القرض خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

٢/٣/٢/٣ المرحلة الثانية:

تتضمن الأدوات المالية التي شهدت ارتفاع جوهري في المخاطر الائتمانية مقارنة بجودة الائتمان عند الاعتراف المبدئي سواء على المستوى الفردي، أو على مستوى المحفظة (متولي، ٢٠٢٢)، وبالتالي أصبحت لا تتسم بمخاطر ائتمانية منخفضة، وفى نفس الوقت لم تصل بعد إلى مرحلة التعثر، وذلك بسبب عدم وجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر (شحاتة، ٢٠١٩)، كما تتضمن هذه المرحلة الأدوات المالية مرتفعة المخاطر عند الاعتراف الأولي، حيث أوضحت تعليمات البنك المركزي المصري أن هذه المرحلة تشمل قروض وتسهيلات المؤسسات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والتجزئة المصرفية، وذلك في حالة توقف العملاء عن السداد لمدة تزيد عن ٦٠ يوماً وتقل عن ٩٠ يوماً (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

وقد أشار معيار IFRS 9 إلى مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى وجود تغيرات في مستوى المخاطر الائتمانية للأداة المالية منها على سبيل المثال: إنخفاض التصنيف الائتماني الداخلي سواء الفعلي أو المتوقع بالنسبة للمقترض أو الأصول المالية الخاصة به من خلال التقييم الداخلي للبنك (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩(IFRS 9, Para. B5.5.17.

ويرى الباحثان أن تعديل الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري وفقاً للتغير في الملاءة المالية للمقترض، قد يؤدى إلى تقلبات جوهرية خلال الفترات المختلفة للبنك، ومن ثَم التقلب في الأرباح، مما قد يؤثربشكل سلبي على البنوك التي تميل إلى تخفيض التقلب في العوائد من خلال تقديراتها لخسائر الائتمان.

ويتم حساب مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية، من خلال إجراء قياس للقيمة الحالية المتوقعة للخسائر التي ستحدث في حالة تأخر المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم طوال مدة القرض، وتحدث خسارة الائتمان حتى لو يتوقع الحصول على كامل المبلغ في وقت لاحق عن الموعد الذي يستحق فيه السداد، وتبقي عملية احتساب إيرادات الفوائد على الأصول المالية دون تغيير عن النهج المتبع في المرحلة الأولي (Monica, 2019; Feyzollah, and Badri, 2023).

٣/٣/٢/٣ المرحلة الثالثة:

وتضم هذه المرحلة الأدوات المالية التي أصبحت متعثرة (غير منتظمة) وذات قيمة ائتمانية متدنية نتيجة لوجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر، حيث تم تحديد مجموعة من المؤشرات التي تؤكد حدوث التعثر الائتماني أهمها وجود أدلة موضوعية على احتمالية تعرض المقترض إلى الإفلاس، وعدم القدرة على سداد المستحقات الخاصة به، أو عدم وجود سوق نشط، أو وجود استحقاقات تساوى أو تزيد عن (٩٠ يوماً) (Szücs, and Márkus, 2020; Elena, et al., 2020; Manya, and González-Rabanal, 2023).

ويرى الباحثان أن استخدام افتراض أن التعثر يقع خلال فترة لا تتجاوز (٩٠ يوماً) بعد تاريخ الاستحقاق كأحد الوسائل المتاحة للتطبيق من قبل معيار IFRS 9 ليس مؤشراً مطلقاً للتعثر، وقد ينطوي على تحيز كبير من قبل الإدارة مما يتطلب من مراقبي الحسابات ممارسة الشك المهني بشأن هذا الافتراض.

وفى هذه المرحلة تنخفض القيمة الائتمانية للأداة المالية فعلياً في تاريخ التقرير مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، حيث يتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية المتعثرة بشكل فردى، مع الأخذ في الاعتبار تقييم قيمة أي ضمانات، كما يتم احتساب الفائدة أوالعائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للتكلفة المستهلكة، وفي هذه المرحلة ستكون قيمة الخسائر المتكبدة المرتبطة بالأداة المالية مدفوعة بشكل كبير بالقيمة المخصصة للضمانات بسبب زيادة المؤشرات الخاصة باحتمال عدم القدرة علي سداد المستحقات (Ernst & Young, 2018b)، وتجدر الإشارة إلى معيار IFRS 9 أتاح إمكانية الانتقال بين المراحل الثلاث لانخفاض محفظة القروض المصرفية، مع الأخذ في الاعتبار أن السداد المبكر للأقساط لا يعد أحد ضوابط الترقي للمراحل الأفضل، حيث يمكن الترقي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولي بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولي وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد المرتبطة بها، وبعد مرور ثلاثة شهور من الانتظام في السداد، كما يمكن الترقي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية، وسداد ٢٥% من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة، والانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل (Ernst and Young, 2014).

ومما سبق يرى الباحثان أن تحديد مرحلة إنخفاض القيمة للأصول المالية الخاضعة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يعد أمرا بالغ الأهمية، حيث يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بخصائص الأصل المالي والمقترض، ومدى تطور المنشأة، وأساليب إدارتها لمخاطر الائتمان، ودرجة توافر البيانات الكمية والنوعية حول المخاطر، مما يتطلب من مراقبي الحسابات الاهتمام عند التحقق من الأدلة الموضوعية التي استندت إليها المنشأة في تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب.

٤/٢/٣ مناهج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة:

وقد حدد معيار IFRS 9 ثلاث مناهج يتعين اتباع أي منها للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وهما:

١/٤/٢/٣ المنهج العام The General Approach:

بموجبه يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال تبعاً لجودة الائتمان، حيث ينبغي في تاريخ كل تقرير تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، معتمداً في ذلك على التغيير في مخاطر التعثر في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، وليس التغيير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يتطلب مقارنة مخاطر حدوث التعثر في السداد للأداة المالية كما هي في تاريخ التقرير مع خطر حدوث التعثر في السداد للأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي (Barnoussi, et al., 2020; Martinelli, et al., 2020; Manya, and González-Rabanal, 2023).

وفى ظل المخاوف من حالة عدم التأكد التي تسيطر على الاقتصاد الكلي نتيجة جائحة كورونا، فقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ على أنه ينبغي عند تقييم الظروف المتوقعة أن يؤخذ في الاعتبار تأثيرات تلك الجائحة وتدابير الدعم الحكومية التي يتم أخذها لمجابهة انتشارها، وينبغي أن تنعكس هذه التغيرات في الظروف الإقتصادية في سيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة لكي يتم تطبيقها على المنشآت حسب أوزانها، وانعكاسها على نماذج أعمال تلك المنشآت (Neisen and Schulte-Mattler, 2021).

وعلى المستوى المحلي فقد أصدر البنك المركزي المصري كتاباً دورياً في ٣ مايو ٢٠٢٠ بشأن تطبيق معيار IFRS 9 في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتأثيرها على القطاع المصرفي، والاقتصاد الكلي، حيث قرر بالنسبة لفترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة (٦ أشهر) الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠٢٠، استبعاد تلك الفترة لدى حساب

فترة التوقف عن السداد ولا يتم اعتبارها مؤشراً للارتفاع الجوهري في مستوى مخاطر الائتمان، وذلك دون الإخلال بمسئولية البنك عن تقييم محفظته الائتمانية للحفاظ على جودتها وتقييم قدرة عملائه على السداد (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

وفى ضوء ما سبق يرى الباحثان أن معيار IFRS 9 لم يحدد ما الذي يعتبر جوهري عند تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس جماعي، كما لم يحدد طريقة معينة لإجراء ذلك التقييم، حيث اكتفي بسرد إرشادات لإجراء عملية التقييم، وبالتالي سيكون هذا مجالاً للاجتهادات الشخصية.

٢/٤/٢/٣ المنهج البسيط The Simplified Approach: بموجب هذا المنهج يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالقيمة المساوية إلى قيمة الخسائر الائتمانية على مدى العمر، ولا يتطلب تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية، ولكي يتم استخدام هذا الاستثناء اشترط المعيار توافر شرطين أساسيين: (Neisen, and Schulte-Mattler, 2021; Feyzollah, and Badri, 2023; Manya, and González-Rabanal, 2023).

الأول: أن يكون خطر التوقف عن السداد للأداة المالية ذو تقييم منخفض.

الثاني: أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، حيث يطبق هذا المنهج على المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين، ومبالغ الإيجارات المستحقة التحصيل، والأصول التعاقدية.

٣/٤/٢/٣ منهج الشراء أو الاقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة The Purchase or Originated Credit Impaired Approach: بموجبة يتم في تاريخ التقرير فقط إثبات التغيرات المتراكمة في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف الأولي على أنها مخصص خسارة للأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها، ويطبق على الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات قيمة ائتمانية مضمحلة (شحاتة، ٢٠١٩).

٥/٢/٣ مكونات نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

وقد اتفقت تعليمات البنك المركزي المصري مع معيار IFRS 9 على مكونات معادلة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما توافقت مقررات بازل (II،III) مع معيار IFRS 9 على تلك المكونات، حيث تمثلت مكونات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعادلة التالية:

الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) = PD × LGD × EAD

حيث أن:

- Expected Credit Losses (ECL): الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- Probability of Default (PD):احتمالية التعثر (%).
- Loss Given Default (LGD): معدل الخسارة عند التعثر(%).
- Exposure at Default (EAD): التعرض الائتماني عند التعثر.

٤- الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

فى ظل الأزمة المالية المصاحبة لجائحة كورونا ومتغيراتها غير المسبوقة، سوف يواجه مراقبي الحسابات صعوبات متزايدة عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، ويمكن تناول تلك الصعوبات كما يلي:

١/٤ ارتباط قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بظروف عدم التأكد: يعتمد قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على المعلومات المتاحة والمعقولة والمؤيدة للقياس دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن الأحداث الماضية والظروف الحالية، والتوقعات الخاصة بالظروف الإقتصادية المستقبلية (IFRS 9 Para. 5.5.17) ، مما يؤدى إلى زيادة درجة عدم التأكد المحيطة بتلك التقديرات، حيث تظهر حالة عدم التأكد في ذاتية المدخلات المستخدمة في حساب تلك التقديرات وعدم دقة النتائج المحتملة (Gomaa., et al., 2019; Bratten., et al., 2020)، وقد ركزت التوجهات الصادرة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في ٢٧ مارس ٢٠٢٠م الخاصة بتطبيق معيار IFRS 9 في ضوء تداعيات جائحة كورونا على حالة عدم التأكد التي تسيطر على الاقتصاد الكلي في ظل تلك الجائحة، ومن المتوقع أن تتسبب حالة عدم التأكد الناتجة عن آثار جائحة كورونا في انخفاض وتدهور الأصول المالية، وسينعكس أثر ذلك على نماذج تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ويرى الباحثان أن عدم التأكد يعد من أكثر الخصائص الملازمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا بالقطاع المصرفي، خاصة في ظل إصدارالإدارة لأحكام على مدخلات النموذج والافتراضات، مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى التقدير الشخصي، ومستوى عدم التأكد، وبالتالي ارتفاع مستوى مخاطر التحريف الجوهري في بنود البيانات المالية المتعلقة بها، مما يستلزم من مراقبي الحسابات تحديد مستوى عدم التأكد لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والحذر عند إصدار أحكامهم المهنية، ووضع مدى واسع لتلك التقديرات مواكباً لمستوى عدم التأكد ومقارنته بتقدير الإدارة لمعرفة درجة الانحراف، بالإضافة إلى ممارسة مستوى ملائم للشك المهني لدعم أحكامهم المهنية.

٢/٤ صعوبة التحقق من سعر أي أصل مالي بالقيمة العادلة بدقة ليعكس الواقع الاقتصادي: وذلك نظراً لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية ذات موثوقية تؤكد صحة تقديرات القيمة العادلة للأصول المالية، حيث يعتمد تقدير القيمة العادلة على أسس وطرق قياس متباينة (Cannon, & Bedard, 2017)، وقد أوضحت دراسة (Mendes, et al., 2018) أن هناك قصور في معيار (IFRS 13) كنتيجة إلى أن قياسات المستوى الثالث للقيمة العادلة للأدوات المالية المعقدة غير مناسبة للبنود، والتي بها عدم تأكد جوهري في القياس، كما أن معيار (IFRS 13) لم يوفر طرق أو إرشادات موحدة لتقييم البنود التي ليس لها سعر في السوق (Oyewo et al., 2020)، مما يتطلب من مراقبي الحسابات ممارسة مستوى ملائم من الشك المهني لدعم رأيهم المهني (غالي، ٢٠١٨)، **ويرى الباحثان** أن التحقق من القيم العادلة للأصول المالية في ظل تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تشكل مخاطر كبيرة على مراقبي الحسابات بسبب عدم التأكد المتعلق بكل من طبيعة المعلومات المستخدمة، وموثوقيتها، وإمكانية تحيز الإدارة، مما قد يعرض مراقبي الحسابات لمخاطر التقاضي، الأمرالذي يتطلب الاستعانة بالخبراء والمتخصصين ذوى الخبرة والكفاءة عند التحقق من القيمة العادلة للأصول المالية بهدف دعم حكمهم المهني.

٣/٤ تعقد وصعوبة حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: نظراً لاعتماد حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مكونات مختلفة (احتمالية التعثر PD، معدل الخسارة عند التعثر LGD، التعرض الائتماني عند التعثرEAD) يصعب حسابها وفهمها، واستخدام مجموعة من النماذج الإقتصادية القياسية مثل النماذج المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني (Ibrahim, and Abdou, 2022; Manya,

and González-Rabanal, 2023) وصعوبة الحفاظ على سلامة البيانات والافتراضات عند حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب تعدد خصائص التقويم، وتعدد العلاقات فيما بينها، وتعدد العمليات الحسابية المتكررة، كما أن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب النظر في المعلومات المستقبلية، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، وهذا الأمر يكتنفه صعوبات كبيرة (Group N.P. 2017)، **ويرى الباحثان** أن مراقبي الحسابات سوف يواجهون صعوبة حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كنتيجة لارتفاع مستوى الأحكام الشخصية وخاصة عند تقييم الافتراضات المستخدمة، وطول مدة الفترة المتوقعة، والاستعانة بمعلومات من مصادر خارجية، وذلك بجانب صعوبة فهم النموذج المستخدم في القياس من حيث سلامة النموذج وسياسات وإجراءات الرقابة وضوابط الأمان على النموذج، مما قد يسهم في ارتفاع مستوى مخاطر التحريف الجوهري.

٤/٤ اعتماد النموذج المستخدم في إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على افتراضات تحددها الإدارة: وذلك نظراً لأن مبالغ التدفقات النقدية المتمثلة في الحقوق المتعلقة بأصل من الأصول تتصف بعدم التأكد مما يتطلب وضع افتراضات حول كل من مبالغ الحقوق الأساسية في التدفقات النقدية والخسائر المحتملة بسبب الهبوط في القيمة (ISA 540, Revised, 2018, App.1 Para.16)، وتتمثل أهم الافتراضات التي تؤثر على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل من الناتج الإجمالي المحلي، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف، الدين العام، ونسبة الاستهلاك الحكومي، حيث تنطوي هذه الافتراضات على اجتهادات من جانب الإدارة تستند إلى المعلومات المتاحة حول اختيارمعدلات الفائدة، ومعدل الخصم أواجتهادات حول الأحداث المستقبلية (ISA 540, Revised, 2018, Para. A3) ، حيث يعد استخدام البيانات والافتراضات التطلعية التي لا ترتبط مباشرة بالوحدة مثل معلومات الاقتصاد الكلي التطلعية المتعلقة بالحدث الخارجي أمراً صعبا عند تقييم مدى معقوليتها (Ibrahim, and Abdou, 2022). **ويرى الباحثان** أن استخدام الأحكام والافتراضات الشخصية عند تحليل الظروف الاقتصادية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، قد يعطي فرصة للإدارة في تضمين أو إلغاء معلومات من قيم المخصصات المقدرة بهدف مقابلة توقعات المحللين الماليين، أو الحصول على مزايا خاصة كالمكافآت، مما يؤدى إلى تحريفات جوهرية في هذه التقديرات تؤدى إلى ارتفاع مستوى خطر مراجعة تلك التقديرات.

٥/٤ إمكانية تحيز الإدارة عند إعداد تقديرات الخسائر المتوقعة: تخضع تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لعدم التأكد، مما يؤدى إلى تباين في الطرق ومصادر البيانات والافتراضات المحتملة التي يتم استخدامها، والذي يؤدى بدوره إلى ممارسة الاجتهاد في أمور عديدة منها تحديد كل من مناهج التقويم والمفاهيم والأساليب التي سيتم استخدامها في طريقة التقدير، ومصادر البيانات المناسبة التي سيتم استخدامها، مدى الافتراضات المناسبة، ولكن نظراً لوجود قيود على إمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لدعم هذه الاجتهادات، والتي قد تؤدى الى حالة من عدم الموضوعية، وفرصة لوقوع تحيز غير متعمد أو متعمد من جانب الإدارة في إجرائها (ISA 540, Revised, 2018, App.1 Para.13- 20). **ويرى الباحثان** انه في ضوء تداعيات جائحة كورونا سوف تزداد احتمالية عدم موضوعية وتحيز الإدارة عند إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كنتيجة للمرونة في تأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة مما يساهم في ارتفاع مستوى مخاطر التحريف الجوهري بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٦/٤ ضعف التعليم المناسب والمعرفة الكافية اللازمة لفهم متطلبات قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة: وذلك نظراً لحداثة متطلبات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، في ظل معيار IFRS 9، والمعايير الأخرى ذات الصلة مثل معيار القيمة العادلة IFRS 13، معيار عقود الإيجار IFRS 17 (الحسون، القيسي، ٢٠١٨)، حيث قد يصعب على مراقبي الحسابات أحياناً في فهم محركات المخاطر الرئيسية للنموذج المستخدم، بالإضافة إلى مشاكل تقييم الافتراضات التي تكمن وراء إعداد التقديرات المحاسبية بسبب انخفاض المعرفة والخبرة لمراقبي الحسابات حول الأساليب والنماذج المستخدمة ومنهجية التمويل التي تشكل أساساً لمعدلات الخصم وعناصر النماذج الأخرى مما يجعل من السهل على الإدارة التأثير على أحكام مراقبي الحسابات (Griffith, 2020; Feyzollah, and Badri, 2023) ، مما يستلزم ضرورة اكتساب مراقبي الحسابات مهارات متخصصة في كيفية تحديد مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك تحديد مدى مناسبة الأنواع المختلفة من نماذج التقييم، ومعقولية العوامل والافتراضات الهامة، بالإضافة إلي مهارات تقدير الخطر الملازم، وخطر الرقابة المرتبط بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٧/٤ وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير لقياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة: نتيجة لعدم شمولية معيارIFRS 9 لمداخل عملية واضحة للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، ووجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية (محمد؛ حامد، ٢٠١٧)، كما لا يتضمن أي إرشادات محددة حول كيفية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترات التي تتجاوز الفترة المعقولة (Group N.P. 2017)، كما لا يعطى تعريفاً صريحاً للتعثر، كما لم يحدد معيار IFRS 9 ما الذي يعتبر جوهري عند تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية، وذلك بجانب عدم تحديده لطريقة معينة لإجراء تلك التقييم حيث اكتفي بتقديم إرشادات كثيرة حول كيفية إجراء عملية التقييم.

يرى الباحثان أن عدم شمولية معيار IFRS 9 لمداخل عملية واضحة للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، قد تؤدى إلى عدم دقة وموضوعية هذه التقديرات بما قد يؤدى إلى تعرض معلومات القوائم المالية لمخاطر التحريف سواء بشكل متعمد أوغير متعمد.

٨/٤ قصور معايير المراجعة المرتبطة بتوفير إجراءات تفصيلية لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: تقتصر معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة التقديرات المحاسبية، والتي من ضمنها تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على تقديم إرشادات عامة دون تقديم توجيهات تفصيلية تساعد في ترشيد الحكم المهني لمراقبي الحسابات بشأن كفاية ومناسبة أدلة الإثبات وتساعده على الوفاء بمسئولياته المرتبطة بالتحقق من عدالة عرض القوائم المالية فيما يتعلق بمعلومات الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما لم يوفر معيار المراجعة الدولي أو المصري رقم (٣١٥) بعنوان "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام " أي إرشادات يمكن لمراقبي الحسابات الاعتماد عليها عند تقييم المخاطر في ظل الظروف غير العادية، حيث اكتفي بالإشارة إلى الاعتماد على معيار المراجعة رقم (٣٣٠) بشأن اعتبارات المراجعة الخاصة لهذه الظروف وفقاً للحكم الشخصي لمراقبي الحسابات ومستوى المخاطر الجوهرية التي تنطوي عليها تلك الأحداث (محمود؛ الطحان، ٢٠٢٠)، وقد أكدت دراسة (نافع؛ إبراهيم، ٢٠٢١) على أن معيار المراجعة رقم (٥٠٠) سواء المصري أو الدولي لم يتضمن أي إرشادات لمراقبي الحسابات لجمع الأدلة في الظروف الاستثنائية، وكيفية التعامل مع الأحداث غير العادية، وأيضاً التعديلات التي أجريت على كل من معيار المراجعة الدولي ISA 700) (Revised, 2018 "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، ومعيار المراجعة

الدولي (ISA 705 Revised, 2018) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"، ومعيار المراجعة الدولي (ISA 706 Revised, 2018) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل" **ويرى الباحثان عدم ملائمة بعض معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في توفير توجيهات لمراقبي الحسابات تمكنهم من إبداء رأيهم الفني المحايد في ضوء تداعيات جائحة كورونا وما يصاحبها من ارتفاع مستوى عدم التأكد.**

ومما سبق يرى **الباحثان** أن التحقق من مدى صدق وموضوعيه تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل مراقبي الحسابات يعد تحدياً كبيراً في بعض الأحيان بسبب ارتفاع المخاطر الجوهرية المتعلقة بتلك التقديرات، خاصة في ظل قيام فريق المراجعة بالعمل عن بعد في ضوء تداعيات جائحة كورونا، مما يتطلب ضرورة تدعيم ممارسات مراقبي الحسابات، وذلك عن طريق اقتراح إجراءات لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مع بيان أثرها على جودة الأحكام المهنية لهم.

٥- إطار مقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

في ظل الصعوبات التي يواجهها مراقبي الحسابات عند إصدار أحكامهم المهنية بشأن مدى معقولية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، يقترح **الباحثان** إطار لمراجعة تلك التقديرات في ضوء تداعيات جائحة كورونا يتضمن المكونات التالية:

٥/١أهداف الإطار المقترح:

٥/١/١ وضع مجموعة من الإجراءات المتكاملة لمساعدة مراقبي الحسابات في القيام بمراجعة مدى كفاية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية لمواجهة مخاطر الديون المتعثرة، في ضوء معايير المراجعة المرتبطة.

٥/١/٢ دعم نظم الرقابة الداخلية المطبقة في التغلب على تعقد متطلبات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وارتفاع ظروف عدم التأكد المصاحبة لتداعيات جائحة كورونا.

٣/١/٥ مساعدة مراقبي الحسابات في بذل العناية المهنية المعقولة عند إصدار أحكامهم المهنية لتحديد ما إذا كانت المعالجات المحاسبية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية المقترحة من الإدارة سليمة وغير مضللة.

٤/١/٥ تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وإضفاء الثقة والمصداقية للقوائم المالية.

٢/٥ مبادئ الإطار المقترح:

١/٢/٥ الوجود والحدوث: أن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن بنود القوائم المالية (الوجود)، وأن جميع المعاملات المرتبطة بها تم التقرير عنها في القوائم المالية، وقد تحققت، وحدثت خلال الفترة المالية محل المراجعة (الحدوث).

٢/٢/٥ الأهمية النسبية: أن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات تأثير جوهري محتمل على أرصدة الحسابات، أو نوع المعاملات على القوائم المالية في ظل ارتفاع عدم التأكد المصاحب لتداعيات جائحة كورونا.

٣/٢/٥ الاكتمال والتوثيق: أن بند تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي يخص الفترة قد تم التقرير عنه في القوائم المالية محل المراجعة من خلال القياس والإفصاح خلال الفترة، وأن المناهج والطرق المستخدمة في احتساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة قد تم توثيقها.

٤/٢/٥ التقييم والقياس: أن قيم تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة المفصح عنها بالقوائم المالية للفترة محل المراجعة قد تم تحديدها في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة (التقييم)، وأن المبالغ المرتبطة بهذه التقديرات قد تم تحديدها في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة (القياس).

٥/٢/٥ العرض والإفصاح: أن يقوم مراقبي الحسابات بتقييم ما إذا كان العرض والإفصاح عن قيم تقديرات الخسائر الائتمانية مطابق للمعايير والإصدارات التنظيمية ذات الارتباط.

٣/٥ مقومات الإطار المقترح:

١/٣/٥ تحسين التأهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات: يتعين على مراقبي الحسابات أن يكونوا على معرفة علمية بمتطلبات معيار IFRS 9، وما يتضمنه من متطلبات تتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وحساب مخصصات الخسائر الائتمانية

المتوقعة بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة (Sunyoto, 2020)، كما يتعين عليهم أن يتوافر لديهم التأهيل العملي الكافي لإدراك التحديات والصعوبات التي تواجه عملية المراجعة ومن ثم اتخاذ الأحكام المهنية الملائمة بشأنها (عبد العال، ٢٠٢٠)، حيث أكدت دراسة (Al-Khasawneh, 2021) على انه هناك نقص في معرفة المقاييس المناسبة للحكم المهني في أوقات الأزمات والكوارث.

٢/٣/٥ تعزيز الاستقلالية لدى مراقبي الحسابات والتزامهم بقواعد آداب وسلوك المهنة: يستوجب على مراقبي الحسابات الحفاظ على استقلاليتهم بصفة مستمرة، إلا أنه في ظل الظروف الصعبة والمعقدة يتعين عليهم تعزيز استقلاليتهم بشكل أكبرمع تفادى تزايد التهديدات المصاحبة لتقديم الخدمات الاستشارية (نافع؛ إبراهيم ٢٠٢١). **ويرى الباحثان** أن تمسك مراقبي الحسابات باستقلاليتهم سوف يساعدهم بقدر كبير في مواجه المخاطر المرتفعة المحيطة بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا، بالإضافة إلى دعم وترشيد أحكامهم المهنية المتعلقة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٣/٣/٥ تفعيل استخدام مراقبي الحسابات للإستراتيجيات الحديثة في المراجعة (التخصص الصناعي - المراجعة المشتركة - جلسات العصف الذهني): يتطلب تقييم التقديرات المحاسبية المعقدة تفعيل إستراتيجية التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات، حيث تجعله أكثر إلماماً بالأخطاء المحتمل تواجدها في القوائم المالية، وتعزيز دورة في اكتشاف، وفهم، وتقييم حالات تحيز الإدارة (Stein, 2019; Bratten et al., 2020) ، كما أن تفعيل المراجعة المشتركة يُساهم في تعزيز استقلال مراقبي الحسابات، وتدعيم كفاءتهم المهنية أثناء المراجعة (Abdelmoula, and Afess, 2019; Feyzollah, and Badri, 2023) كما أن تفعيل جلسات العصف الذهني (التقليدي/ الالكتروني) يدعم ممارسات مراقبي الحسابات عن طريق المساهمة الفعالة في تحفيز وتنشيط سمات استجواب العقل، وتعليق وإرجاء الحكم، والبحث عن المعرفة، كأحد خصائص ممارسة الشك المهني (غالي، ٢٠١٨). **ويرى الباحثان** أن تفعيل مراقبي الحسابات للإستراتيجيات الحديثة (التخصص الصناعي - المراجعة المشتركة - جلسات العصف الذهني) سوف يساهم في تدعم الكفاءة المهنية لمراقبي الحسابات، والتواصل المستمر بين مراقبي الحسابات خلال المراحل المتكاملة لعملية

المراجعة، وتبادل المعلومات بشأن العناصر المعرضة للخطر والتحريفات المتوقعة، والتوصل إلى استنتاجات بشكل مشترك، والحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة، مما يمكنهم من إصدار حكمهم المهني بكفاءة، والمساعدة على كشف التناقضات بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤/٣/٥ ممارسة مراقبي الحسابات للمستوى المناسب من الشك المهني: تزداد أهمية ممارسة نزعة الشك المهني في ظل ارتفاع درجة عدم تأكد التقدير أو التعقد أو عدم الموضوعية أوالخطر الملازم (ISA 540, Revised, 2018, Para. 8)، حيث ان ممارسة مراقبي الحسابات للمستوى المناسب للشك المهني دور إيجابي في تحسين جودة الأحكام المهنية المرتبطة بمراجعة معقولية التقديرات المحاسبية (غالي، ٢٠١٨).

ويرى الباحثان أن ممارسة مراقبي الحسابات للشك المهني بمستوى مناسب خلال المراحل المتكاملة لعملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة سوف يساعدهم على تدعيم أحكامهم المهنية خاصة عند الارتباط وقبول عملية المراجعة، وتصميم إجراءات المراجعة الإضافية لمقابلة خطر التحريفات الجوهرية المصاحب لارتفاع مستوى عدم التأكد بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥/٣/٥ تفعيل الدور الرقابي والإشرافي للجان المراجعة بشأن قياسات وإفصاحات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: تعتبر لجان المراجعة جزءاً لا يتجزأ من حوكمة المؤسسات المالية، حيث تتولي الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، والتأكد من أن الإدارة العليا للبنك تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب والإشراف على وضع السياسات والممارسات المحاسبية (Zaytoun, 2020). ويتعين تفعيل دور لجان المراجعة في تدعيم الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك من خلال دورها في التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المحددة من قبل البنك عند إصدار البيانات المالية بشكل دوري (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

٦/٣/٥ الاستعانة بعمل الخبراء والمتخصصين: يتعين على مراقبي الحسابات الاستعانة بالخبراء في حالة عدم امتلاكه المهارة أو المعرفة المناسبة في مجال ما بخلاف المحاسبة والمراجعة للتحقق من صحة ما قامت به الإدارة من افتراضات، وسلامة تطبيق الأساليب المستخدمة (ISA 540, Revised, 2018, Para. A.31)، حيث

يؤدى الاستعانة بالخبراء والمتخصصين دوراً هاماً في مساعدة مراقبي الحسابات لإصدار أحكامهم المهنية (Griffith, 2020)، مع مراعاة عدم الاعتماد المفرط على عمل الخبير، وضرورة التأكد من المعلومات التي يقدمها الخبير، حيث أن المسئولية النهائية لعمل الخبراء تقع على عاتق مراقبي الحسابات (متولي، ٢٠١٢).**ويرى الباحثان أنه في ظل الطبيعة الفنية المتخصصة للنماذج المحاسبية والاقتصادية والإحصائية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والطبيعة المعقدة لبعض الأصول المالية، يمكن لمراقبي الحسابات الاستعانة بخبراء ومتخصصين في نمذجة المخاطر المالية لمراجعة مدى معقولية وملائمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتدعيم أحكامهم المهنية.**

٧/٣/٥ تفعيل مدخل المراجعة على أساس الخطر عند تخطيط وأداء عمليات مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: أن تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر والذي يهتم بضرورة قيام مراقبي الحسابات بالتركيز على توقع وتقدير المخاطر المرتبطة بمزاولة النشاط بالمنشأة بدلاً من الاكتفاء بدارسة وفحص نظام الرقابة الداخلية المطبق، ويمكن أن يؤدى إلى تحسين جودة المراجعة من خلال قيام مراقبي الحسابات بالنظر إلى بيئة المخاطر المحيطة بالمنشأة، والتركيز على هذه المخاطر(محمود، ٢٠١٣). **وبناءً على سبق يرى الباحثان ضرورة قيام مراقبي الحسابات بإعادة تقييم مخاطر وأخطاء المراجعة الأساسية بسبب زيادة حالات الاحتيال والخطأ التي قد يتم استغلالها من قبل المسئولين، وكذلك زيادة عدم التأكد من الأحداث اللاحقة في ضوء تداعيات جائحة كورونا، كما ينبغي تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر للمساهمة في تحقيق موضوعية الحكم المهني لمراقبي الحسابات عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.**

٤/٥ متطلبات الإطار المقترح:

تتطلب عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا توافر مجموعة من المتطلبات تتمثل فيما يلي:

١/٤/٥ الحصول على بيان معتمد بتصنيف البنك لعملائه وفقاً لتعليمات البنك المركزي، وكذلك قائمة بخسائر الائتمان المتوقعة تتضمن أسماء المقترضين، المبلغ الأصلي للقرض، الفوائد المتراكمة والمستحقة، ومبلغ الخسارة المتوقعة، بالإضافة إلى أرصدة العملاء ومراكزهم

المالية في تاريخ المراجعة، والحصول على بيان بأرصدة العملاء الجدد وأنواع القروض التي حصلوا عليها خلال الفترة محل المراجعة، والعملاء الذين تم تسوية أرصدتهم وإقفالها خلال العام، والعملاء الذين تم تجنيب فوائدهم في تاريخ المراجعة، والعملاء المتوقفين عن السداد وفقاً للمدد الزمنية المختلفة.

٢/٤/٥ الحصول على بيان بالمبالغ المدفوعة من قبل العملاء خلال العام متضمناً المبالغ المدفوعة من اصل القرض والمبالغ المدفوعة من الفوائد، والحصول على بيان بالحركات المدينة على حساب العملاء خلال العام.

٣/٤/٥ الحصول على محاضر مجلس إدارة البنك المتعلقة بقرارات بمنح وتجديد وإلغاء القروض وكذلك قرارات إعدام المديونيات المتعثرة، بالإضافة إلى محاضر اجتماعات لجنة الائتمان (إن وجدت) وقراراتها، بالإضافة إلى الحصول على تقارير المستشار القانوني للبنك أو إدارات الشئون القانونية بموقف المديونيات المتعثرة من الناحية القانونية والإجراءات القضائية التي اتخذت تجاهها كذلك رأيه حول مدى سلامة قانونية الحفاظ على حقوق البنك على الضمانات المقدمة من العملاء.

٤/٤/٥ الحصول على قائمة بالسياسات والمبادئ التوجيهية التي يطبقها البنك للأصول المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥/٥ مراحل الإطار المقترح:

في ضوء أهداف ومقومات ومتطلبات الإطار المقترح يمكن أن تتم عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية وفقاً للمراحل التالية:

١/٥/٥ مرحلة الإرتباط وقبول عملية المراجعة:

تعد عملية اتخاذ قرار حول الارتباط وقبول عملية المراجعة هي المرحلة الأولى من مراحل عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، حيث تظهر أهمية الحكم المهني لمراقبي الحسابات في إطار التعاقد مع العميل في ظل ارتفاع مستوى عدم التأكد المصاحب لتداعيات جائحة كورونا، وفى هذه المرحلة يمكن لمراقبي الحسابات القيام بما يلي:

١/١/٥/٥ تفهم مبدئي لبيئة أعمال البنك لتحديد مستوى مخاطر الارتباط بمراجعة تقديرات البنك للخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية: يتعين على مراقبي الحسابات قبل اتخاذ قرار بقبول التعاقد على عملية المراجعة الحصول على فهم مبدئي لبيئة أعمال البنك، والحالة

المالية له، والتعرف على مقومات السياسة الائتمانية للبنك، ومراحل اتخاذ القرار الائتماني، وفهم كل من طرق تفويض سلطات الائتمان وما يرتبط بها من مسئوليات خاصة بوضع الحدود الائتمانية والموافقة على منح القرض، وسلطة إعدام بعض المديونيات واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه العملاء المتعثرين، والرقابة والمتابعة المستمرة لسلامة تنفيذ كافة متطلبات قواعد الائتمان بالبنك، والمخاطر التي يتعرض لها البنك والدعاوى القضائية الحالية أو المحتملة، وخاصة مخاطر السوق المرتبطة بارتفاع مستوى عدم التأكد المصاحب لتداعيات جائحة كورونا.

٢/١/٥/٥ تقييم مدى توافر التأهيل العلمي والعملي الكافي لفريق المراجعة، وتحديد مدى الحاجة إلى الاستعانة بالخبراء المتخصصين: حيث يتعين تقييم مدى توافر التأهيل العلمي والعملي الكافي لفريق المراجعة للعمل في ظل ظروف عدم التأكد المرتفع لتداعيات جائحة كورونا، وتقييم مدى قدرتهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في أداء إجراءات المراجعة، بالإضافة إلى تحديد مدى الحاجة إلى الاستعانة بالخبراء للمساعدة، حيث يمكن الاعتذار عن القيام بعملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في حالة ارتفاع مستوى مخاطر الارتباط، وعدم توافر التأهيل العلمي والعملي لفريق المراجعة.

٣/١/٥/٥ الحصول على خطاب الارتباط حالة قبول التكليف: حيث يوضح بالخطاب مسئولية كل من الإدارة عن إعداد قياسات وإفصاحات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومسئولية مراقبي الحسابات المقتصرة على التحقق من معقولية الافتراضات الهامة التي بنيت على أساسها هذه التقديرات، وكذلك مدى ملائمة نموذج القياس والبيانات والمعلومات المستخدمة في عملية القياس في ضوء تداعيات جائحة كورونا، كما يتعين الحصول على موافقة الإدارة على أن إعداد وعرض تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، قد تم وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) المعدل عام ٢٠١٩، ومعيار التقرير الدولي IFRS 9، والمتطلبات التنظيمية والمحاسبية المقررة من قبل البنك المركزي المصري خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

٢/٥/٥ مرحلة تخطيط عملية المراجعة:

تعد مرحلة تخطيط المراجعة من أهم مراحل عملية المراجعة، والتي تتطلب من مراقبي الحسابات بذل العناية المهنية الواجبة، حيث تنتهي هذه المرحلة بإصدار مراقبي الحسابات

لمجموعة من الأحكام، والتي ستؤثر على المراحل الأخرى للمراجعة، وفى هذه المرحلة يمكن لمراقبي الحسابات القيام بما يلي:

١/٢/٥/٥ فهم بيئة البنك بما فيها نظام الرقابة الداخلية، لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وذلك من خلال تفهم الجوانب التالية:

١/١/٢/٥/٥ معاملات البنك والأحداث والظروف الأخرى المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية: حيث يتعين على مراقبي الحسابات فهم معاملات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومدى الحاجة إلى إثباتها أو الإفصاح عنها بالقوائم المالية (ISA 540, Revised 2018, Para. 13)، بالإضافة إلى فهم تأثيرات جائحة كورونا على تعاملات البنك وخاصة المعاملات المستحدثة للأصول المالية الخاضعة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأي تغيرات طرأت على المعاملات السابقة.

٢/١/٢/٥/٥ كيفية تطبيق الإدارة لمتطلبات معيار IFRS 9 ونظيرة المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩، وتعليمات البنك المركزي المصري ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن القياس والإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، ومدى مناسبة تلك المتطلبات في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

٣/١/٢/٥/٥ نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة:

وذلك من خلال دراسة ما يلي:

- **بيئة الرقابة الداخلية والحوكمة ذات الصلة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة**: وذلك من خلال فهم دور الإدارة والمكلفين بالحوكمة في تعزيز وتوطيد السلوك الأخلاقي، والحفاظ عليها، وفهم مدى مناسبة العناصر الهامة ببيئة الرقابة، ومدى تأثير تلك المكونات الأخرى حال وجود قصور في بيئة الرقابة (ISA 540, Revised 2018, Para. A 28-29) ، والتعرف على ما إذا كان المكلفين بالحوكمة مستقلون عن الإدارة، ويتمتعون بالمعرفة اللازمة لفهم إجراءات إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية للقروض المصرفية وفقاً لمتطلبات معيار IFRS 9، وفهم الدور الرقابي للمكلفين بالحوكمة على الإدارة عند إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند مستوى عدم التأكد المرتبط بتداعيات جائحة كورونا.

- **آلية الإدارة في تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وطرق المعالجة:** وذلك من خلال تفهم دور الإدارة في كل من اختيار أو تطبيق الطرق والافتراضات المستخدمة في إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية التي قد تشير إلى أداء غير متوقع أو غير متسق مقارنة بالأداء السابق أو المتوقع، وتحديد الحوافز المالية التي تشكل دافعاً للتحيز، وإخضاع النماذج المستخدمة في إجراء التقديرات لإجراءات المراجعة المناسبة، والمطالبة بتوثيق المبررات المنطقية للاجتهادات عند إجراء التقديرات.
- **نظام المعلومات المطبق بالبنك، وكيفية قيام الإدارة بتحديد الافتراضات ومصادر البيانات ذات الصلة، والحاجة إلى إدخال تغيرات عليها، وكيفية فهم الإدارة لدرجة عدم التأكد المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وكيفية معالجتها لها:** وذلك من خلال الاستفسار عن كيفية معالجة نظم المعلومات لاكتمال حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، وما يتعلق بها من إفصاحات (ISA 540, Revised 2018, Para. A 34)، والاستفسار عن التغيرات في تسجيل المعاملات المرتبطة بالتقديرات كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا، والتعرف على دور المسئولين عن نظم المعلومات في الإجراءات المستخدمة في تصنيف وقياس الأصول المالية، أو تسجيلها أو معالجتها أو التقرير عنها، والقيام بالفحص المادي للأدلة الخاصة بالسياسات أو العمليات، أو الوثائق الأخرى الخاصة بنظم المعلومات للبنك، وفهم التغيرات التي تمت على نموذج تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا.
- **أنشطة الرقابة ذات الصلة بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية:** وذلك من خلال تفهم دور أنشطة الرقابة في مراجعة آلية الإدارة في اختيار واستخدام النماذج والافتراضات والبيانات المتعلقة بإجراء تلك التقديرات ، وفهم دور أنشطة الرقابة ذات الصلة بالمراجعة في معالجة حالة عدم التأكد المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة تمنع، أو تكشف وتصحح على نحو فعال التحريفات الجوهرية، وأيضاً المخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات أو تسجيلها، عند استخدام مصادر معلومات خارجية، وفهم أدوات الرقابة على الوصول إلى كل نموذج، والاستفسارمن وظيفة المراجعة الداخلية عن تصميم وتطبيق أنشطة الرقابة التي تواجه المخاطر

المرتبطة بالافتراضات والنماذج المستخدمة لإجراء تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.

٢/٢/٥/٥ تفهم كيفية مراجعة الإدارة لنواتج تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية السابقة وكيفية استجابتها لنتائج تلك المراجعة: وذلك من خلال استعراض ناتج التقديرات الائتمانية المتوقعة للسنة السابقة، أو إعادة التقدير اللاحق لها، وفهم نواتج الافتراضات مثل توقعات التدفقات النقدية، وفهم مدى فاعلية آلية التقدير السابقة الخاصة بالإدارة في الفترة السابقة وتقييمها.

٣/٢/٥/٥ تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري المرتبطة بالقياس والإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: وذلك عن طريق تقدير خطر المراجعة الملازم لعوامل الخطر في ضوء تداعيات جائحة كورونا المرتبط بكل من أساس قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والقائمين على إعداد تلك التقديرات، والنماذج، والافتراضات والبيانات المستخدمة في القياس، وخطر الرقابة المرتبط بضعف أو تعقد تصميم نظام الرقابة الداخلية وعدم كفايتها لكشف التحريفات الجوهرية بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند حدوثها، وتقدير خطر الاكتشاف نتيجة لاحتمال عدم إكتشاف مراقبي الحسابات للتحريفات الجوهرية، وتحديد الأحداث المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة الواقعة بعد تاريخ إعداد القوائم المالية للحصول على معلومات إضافية تساعد مراقبي الحسابات على تقييم مخاطر التحريف الجوهري، واستعراض ناتج تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة السابقة للمساعدة في تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها في الفترة الحالية (ISA 540, Revised 2018, Para. 14).

٤/٢/٥/٥ تخطيط إجراءات المراجعة الأساسية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية: وتشتمل هذه الإجراءات على كل من الإجراءات التحليلية، وإجراءات اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة بهدف تجميع أدلة الإثبات أخذاً في الاعتبارارتفاع مستوى الشك المهني المرتبط بموثوقية عملية القياس في ضوء تداعيات الجائحة، كنتيجة لنقص البيانات، وزيادة مستوى الشك المرتبط بالأحداث المستقبلية والتي تنطوي عليها الافتراضات المستخدمة.

٥/٢/٥/٥ تخطيط إجراءات المراجعة الإضافية كاستجابة لارتفاع مخاطر التحريف الجوهري: في ظل ارتفاع مستوى عدم التأكد لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة المصاحب لتداعيات جائحة

كورونا، وارتفاع مخاطر التحريف الجوهري بتلك التقديرات، والإفصاحات المرتبطة بها، وبالتالي عدم كفاية إجراءات المراجعة الأساسية لتقديرات الخسائر الائتمانية، يتعين على مراقبي الحسابات تصميم إجراءات مراجعة إضافية من أجل الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتقييم مدى معقولية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المتعلقة بها (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٠، ٢٠٠٨، الفقرة ٨، معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥، ٢٠٠٨، الفقرة ٣٣؛ ISA 540, Revised 2018, Para. 18).

٦/٢/٥/٥ وضع تصور مبدئي لبرنامج المراجعة: وذلك عن طريق وضع خطة تفصيلية مبدئية يمكن من خلالها الحد من الخطر المرتفع لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا لمستوى معقول، محددا بتلك الخطة طبيعة الإجراءات وتوقيت القيام بها، وكمية ونوعية أدلة الإثبات التي سيتم الحصول عليه، والاسلوب المناسب لادارة الخطر، وحجم المفردات المبدئي التي سيتم فحصها مع مراعاة طبيعة وحجم الأخطاء الناتجة عنها، وذلك في ضوء تقدير مستوى خطر مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ويرى **الباحثان** أنه بعد الانتهاء من مرحلة تخطيط أعمال مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، يصبح مراقبي الحسابات على معرفة كافية بطبيعة، وبيئة عمل البنك، بما في ذلك هيكل الرقابة الداخلية، ومستوى مخاطر التحريف الجوهري المرتبطة بالقياس والإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، بما يمكنهم من تحديد مستوى خطر المراجعة الممكن مواجهته أثناء أداء عملية المراجعة، ومن ثم التخطيط من أجل الوصول بمستوى خطر المراجعة الكلي إلى مستوى مقبول وإصدار مراقبي الحسابات أحكام مهنية ملائمة في المرحلة التالية.

٣/٥/٥مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة:

تلعب الأحكام المهنية دوراً هاماً في تنفيذ إجراءات مراجعة فعالة تتلائم مع متطلبات المعايير المهنية، وفى هذه المرحلة يمكن لمراقبي الحسابات القيام بما يلي:

١/٣/٥/٥ تنفيذ إجراءات الاختبارات الأساسية لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية للقروض المصرفية والتي تتضمن ما يلي:

١/١/٣/٥/٥ إجراءات تحليل وتصنيف القروض: وذلك من خلال إعادة تبويب وتصنيف إجمالي القروض الممنوحة لعملاء البنك طبقاً لمجموعة من الأسس والمعايير بغرض التعرف على درجة تركز تلك القروض بناءًعلى أسس التصنيف.

٢/١/٣/٥/٥ إجراءات تحليل المقارنات: دراسة تطور أرصدة القروض خلال فترة زمنية سابقة للتعرف على توجهات البنك عند التوسع في منح القروض أو الانكماش فيه، وذلك من خلال دراسة تطور أرصدة القروض الفعلية خلال الفترة، ومقارنتها بتقديرات الموازنة خلال الفترة.

٣/١/٣/٥/٥ إجراءات تحليل النسب المالية للنسب الشائعة في القطاع المصرفي (نسبة خسائر القروض إلى مجموع القروض والتي تعكس كفاءة الإدارة في الحد من احتمالات خسائر القروض، ونسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض والتي تعكس كفاءة الإدارة في اختيارالتوظيف المناسب لأصول البنك).

٤/١/٣/٥/٥ تنفيذ اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة: وذلك من خلال ما يلي:

- اختيار عينة من القروض التي سيتم فحص ملفاتها على أن تتضمن كافة المستندات المؤيدة على منح الائتمان موقعة من السلطة المختصة، وعقود القروض والضمانات وتقارير تقييمها، والتقارير بالمتأخرات من القروض موضحاً بها طبيعة النشاط أو الصناعة الخاصة بالعميل والتي قد تشهد ظروف اقتصادية غير مستقرة، والضمانات التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة في الأجل القصير بسهولة أو التي يحتمل بأن تشهد قيمتها تدهوراً كبيراً في الفترة المستقبلية، والتأكد من انه قد تم تضمين التأثير المحتمل للتدابير المتخذة للسيطرة على تداعيات جائحة كورونا كسيناريوهات أضافية في منهجية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة، والتأكد من أن إعداد نموذج (نماذج) الأعمال وإجراء التصنيف للأصول المالية في ضوء

متطلبات إدارة السيولة ومقررات بازل للرقابة المصرفية وعملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.

- إجراء مراجعة حسابية لطريقة احتساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، ومراجعة كافة مكونات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة المتمثلة في احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر.
- اختيار عينات من الأدوات المالية لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب، وإجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء بما في ذلك عملاء ذات المخاطر المرتفعة لاختبار مدى ملائمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد، وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد، والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، وتقييم مدى إمكانية الاسترداد، وتقييم القيمة العادلة للضمانات، بشكل عام كحد أدني، عند البدء وإعادة التقييم على أساس دوري، والتأكد أنه لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها في قائمة المركز المالي.
- التحقق من مصادقة مجلس الإدارة على سياسة وإجراءات احتساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢/٣/٥/٥ تنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية للتحقق من معقولية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإفصاحات المرتبطة بها:

يتعين على مراقبي الحسابات تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية كاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري، حيث تتأثر طبيعة إجراءات المراجعة الإضافية وتوقيتها ومداها بمستوى عدم التأكد وما يرتبط بها من مخاطر تحريفات جوهرية (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٠، ٢٠٠٨، الفقرة ٨، معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥، ٢٠٠٨، الفقرة ٣٣، ISA 540 Revised 2018, Para.18)، **وبالتالي مع ارتفاع مستوى عدم التأكد المحيط بجائحة كورونا يمكن توسيع نطاق إجراءات المراجعة الإضافية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال قيام مراقبي الحسابات بالإجراءات التالية:**

١/٢/٣/٥/٥ فحص مكونات نموذج قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: وذلك من خلال تأكد مراقبي الحسابات من الصحة النظرية والسلامة الرياضية للنموذج، ودقة واكتمال بيانات النموذج وافتراضاته، وتقييم مخرجات النموذج مقارنة بالمعاملات

الفعلية (ISA 540, Revised 2018, Para. A 99)، بالإضافة إلى التحقق من أن التعديلات التي أجريت على النموذج في ظل ظروف جائحة كورونا تتوافق مع سياق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م، ومعيار IFRS 9، وتعليمات البنك المركزي المصري، ومقررات لجنة بازل.

٢/٢/٣/٥/٥ فحص الافتراضات التي اعتمدت عليها الإدارة في إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: وذلك من خلال تقييم مراقبي الحسابات لمبررات الإدارة التي تستند عليها في اختيارها للافتراضات المستخدمة في ظل زيادة احتمالية تعرض هذه الافتراضات للخطأ أو التحيز الإداري، ومدى مناسبتها مع التغيرات في الظروف الإقتصادية العامة والظروف الإقتصادية للبنك نفسه، وخطط البنك، والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومعدل الخصم المستخدم، ومتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩، ومعيار التقرير الدولي IFRS 9.

٣/٢/٣/٥/٥ التحقق من البيانات المتعلقة بالأسعار التاريخية أو الشروط المنصوص عليها في العقود مثل النصوص المدرجة في اتفاقيات القروض بشأن معدل الفائدة المتعاقد عليه وجدول مواعيد السداد ومدة القرض، والمعلومات المستقبلية المستخدمة في قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: وذلك من خلال تقييم مراقبي الحسابات لمدى اكتمال وملائمة موثوقية البيانات الداخلية والخارجية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع إعطاء اهتمام خاص للبيانات المستمدة من مصادر داخلية لم تخضع تاريخياً للرقابة، ولا يكتنفها أي مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة، بما في ذلك الشروط التعاقدية (ISA 540, Revised 2018, Para. 25).

٣/٣/٥/٥ تقدير مراقبي الحسابات لمبلغ أو مدى من المبالغ لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: وذلك من خلال استخدام مراقبي الحسابات لنموذج مختلف عن النموذج المستخدم من قبل الإدارة، أو استخدام نموذج الإدارة لكن مع وضع افتراضات أو مصادر بيانات لتلك التي استخدمتها الإدارة، وبالتالي في ضوء تداعيات جائحة كورونا يتعين على مراقبي الحسابات إعداد مدى واسع من المبالغ لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، واستخدم تحليل الانحدار المتعدد الخطي جنباً إلى جنب مع تحليل النسب لتطوير تقدير مستقل لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (Ibrahim, and Abdou, 2022).

٤/٣/٥/٥ التحقق من الأحداث اللاحقة ذات الصلة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة والافصاحات المرتبطة بها: يتعين على مراقبي الحسابات أن يضعوا في اعتبارهم تأثيرالأحداث اللاحقة على قياسات وإفصاحات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٠، ٢٠٠٨، الفقرة ٢٣، معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥، ٢٠٠٨، الفقرة ٥٣)، حيث أن هذه الأحداث قد تضيف دليل إثبات حول تقديرات الخسائر الائتمانية التي أعدتها الإدارة، لذا يتعين على مراقبي الحسابات التأكد من أن الأحداث اللاحقة المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية قد تم معالجتها محاسبياً والإفصاح عنها بشكل سليم، بالإضافة لدراسة وتقييم مخاطر السيولة والائتمان المصاحبة لتلك الأحداث اللاحقة، وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية.

٥/٣/٥/٥ اختبار وتقييم مدى فعالية تصميم وتشغيل أدوات الرقابة بالنموذج المستخدم في تحديد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: ينبغي على مراقبي الحسابات تصميم وتنفيذ اختبارات بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة (ISA 330, 2009, Para. 8,9)، وذلك من خلال التحقق من مناسبة تصميم أدوات الرقابة وخاصة المتعلقة بممارسة الاجتهادات للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا، والتحقق من استمرارية متابعة أدوات الرقابة وأوجه القصور في الرقابة الداخلية، والتأكد من كفاءة المشاركين في أنشطة الرقابة، والتأكد من الالتزام بثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية، والتحقق من الفصل الكامل بين من يقومون بإعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وجهة الرقابة والاعتماد.

٦/٣/٥/٥ استخدام عمل الخبراء المتخصصين وتقييم أدائهم:

يتعين على مراقبي الحسابات استخدام عمل الخبراء المتخصصين، وتقييم مدى ملائمة عملهم (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥، الفقرة ٣٢)، خاصةً في ظل تعقد نموذج حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وارتفاع مستوى عدم التأكد المصاحب لتداعيات جائحة كورونا، حيث يمكن استخدام عمل الخبراء المتخصصين في نمذجة المخاطر المالية لمراجعة مدى معقولية وملائمة المنهجية المستخدمة في مختلف عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

٧/٣/٥/٥ التأكد من كفاية الإفصاح النوعي والكمي عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء معيار IFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري: حيث يجب على مراقبي الحسابات تقييم مدى كفاية الإفصاح النوعي والكمي عن تقديرات الخسائر

الائتمانية المتوقعة والتي تتضمن درجة عالية من عدم التأكد، وفي حالة عدم إمكانية قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتعين على مراقبي الحسابات التحقق من أنه تم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السبب وراء عدم إمكانية قياس تلك التقديرات بصورة يعتمد عليها، بالإضافة إلى التأكد من الإفصاح عن التأثيرات الحالية والمحتملة لجائحة كورونا ذات الارتباط بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية، وتقرير الحوكمة الصادر من مجلس الإدارة.

٨/٣/٥/٥ التحقق من مؤشرات التحيز المحتمل للإدارة: يتعين على مراقبي الحسابات تقييم ما إذا كانت الاجتهادات الشخصية التي مارستها الإدارة عند إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تشير إلى احتمال تحيز الإدارة (ISA 540, Revised 2018, Para. 32; ISA 240, 2009, Para. 32) والتأكد من أن البنك قد اتخذ الإجراءات المناسبة لتخفيض مخاطر التحيز الإداري في اختيار السياسات، والتحقق من دور الرقابة الداخلية في تحديد وتخفيض احتمالات التحيز الإداري عند اختياروترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية.

٩/٣/٥/٥ الحصول على إقرارات من المكلفين بالحوكمة والإدارة بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: يتعين حصول مراقبي الحسابات على إقرارات بأن الطرق والافتراضات والبيانات التي اعتمدت عليها الإدارة في إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية تعد مناسبة مع متطلبات معيار IFRS 9 (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥، ٢٠٠٨، الفقرة ٦٣)،(ISA 540, Revised 2018, Para. 37)،وأن الإفصاحات المتعلقة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة معقولة وكافية وفقاً لمتطلبات معيار IFRS 9، وأن إجراءات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة قد أخذت في الحسبان جميع المعلومات ذات الصلة التي كانت الإدارة على علم بها (ISA 540, Revised 2018, Para. A 145).

١٠/٣/٥/٥ الاتصال بالمكلفين بالحوكمة أو الإدارة لإبلاغهم بأمور المراجعة الهامة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها أثناء عملية مراجعة (معيار المراجعة المصري رقم٥٤٥، ٢٠٠٨، الفقرة ٦٥؛ ISA 540, Revised 2018 Para. 3): حيث يتعين على مراقبي الحسابات الاتصال بالمكلفين بالحوكمة أو الإدارة لإبلاغهم الصعوبات الجوهرية المصاحبة لتداعيات جائحة كورونا ومنها صعوبة الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، وصعوبة تقييم المخاطر

الجوهرية كنتيجة لارتفاع مستوى عدم التأكد، ومشاكل مراجعة الأحداث اللاحقة ذات الارتباط بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتعديلات المتوقعة على تقرير المراجعة بسبب وجود قيود على نطاق عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

١١/٣/٥/٥ توثيق استنتاجات مراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: يتعين توثيق العناصر الرئيسية لفهم مراقبي الحسابات للبنك وبيئته، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية (ISA 540، Revised 2018 Para. 39)، والأحكام المهنية لمراقبي الحسابات التي تتعلق بتحديد ما إذا كانت تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تعد معقولة أم إنها محرفة، بالإضافة إلى التعديلات على خطة المراجعة، وإجراءات المراجعة الإضافية كنتيجة للتأثيرات المصاحبة لتداعيات جائحة كورونا، والإجراءات البديلة للحصول على أدلة الإثبات، توثيق المقابلات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة.

ويرى **الباحثان** أنه بعد وصول مراقبي الحسابات إلى رأي مفاده كفاية ومناسبة أدلة المراجعة المرتبطة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تم جمعها في ضوء خطر المراجعة المقبول، وتداعيات جائحة كورونا، وذلك بعد إجراء تقييم لنتائج إجراءات المراجعة، حيث إذا ما توصل مراقبي الحسابات إلى عدم كفاية الأدلة التي تم جمعها يتعين عليهم جمع أدلة أخرى إلى أن يتأكدوا بمدى كفايتها، وبالتالي بعد الانتهاء من مرحلة تنفيذ عملية أعمال وبرنامج المراجعة يصبح مراقبي الحسابات بصدد التجهيز لصياغة تقرير المراجعة في المرحلة التالية.

٤/٥/٥ المرحلة الرابعة: إعداد وإصدار تقرير عملية المراجعة:

تنتهي عملية المراجعة بإصدار مراقبي الحسابات لتقرير المراجعة موضحاً فيه رأيهم الفني بشأن مدى عدالة القوائم المالية بشكل عام، وتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص، وبالتالي يمكن أن يتضمن تقرير مراقبي الحسابات ما يلي:

١/٤/٥/٥ قسم أساس الرأي: حيث يتعين على مراقبي الحسابات أن يوضحوا أنه تم القيام بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وأنه تم عرض مسئولياتهم كما وردت بهذه المعايير في فقرة مسئولية مراقب الحسابات بشأن مراجعة القوائم المالية، وأنه تم أداء عملية المراجعة والوفاء بالمسؤوليات الأخرى في ظل التزامهم بالمتطلبات الأخلاقية والقوانين واللوائح ذات الصلة، وأن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها تعتبر كافية وملائمة وتوفر أساساً لرأيهم.

٢/٤/٥/٥ قسم الأمور الرئيسية للمراجعة: وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (ISA 701,2015, Para. 11-13) يتعين على مراقبي الحسابات في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة ما يلي:

- وصف طبيعة تقديرات الخسائر الائتمانية من حيث مدى تعقدها واعتمادها على التقدير الشخصي، ودرجة عدم التأكد المصاحبة لتلك التقديرات، والذي يتطلب التحقق من النماذج المستخدمة في احتساب تلك التقديرات، ونظم الرقابة ذات الصلة، وتحديد الحسابات والافصاحات التي قد تتأثر بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- توضيح إجراءات المراجعة التي اتبعها مراقبي الحسابات للتحقق من مدى صحة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإجراءات المراجعة لتقييم مدى تحيز الإدارة وكيفية معالجة المخاطر المرتبطة بها، وكيف تم استخدم عمل الخبراء وفقاً (ISA 540, Revised, 2018, Para. A.31).
- توضيح النتائج الرئيسية التي توصل إليها والمتعلقة بقضايا المراجعة المرتبطة بالسياسات المحاسبية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وخاصة عدم اتساق تطبيق السياسات المحاسبية، والضوابط المتعلقة بالمكونات التقديرية لعملية تقدير تلك الخسائر.

٣/٤/٥/٥ قسم مسئولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية: يتعين أن يشير مراقبي الحسابات بهذا القسم إلى مسئولية الإدارة عن الإعداد والعرض العادل لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة، في ظل ظروف عدم التأكد لتداعيات جائحة كورونا، وأن المكلفين عن الحوكمة مسئولين عن الإشراف عن عملية إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤/٤/٥/٥ قسم مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية: ينبغي على مراقبي الحسابات وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية، الإشارة إلى أنهم قاموا بتقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومدى معقولية تلك التقديرات والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

٥/٤/٥/٥ قسم الرأي: تتنوع آراء مراقبي الحسابات بشأن نتائج مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة **كما يلي:**

١/٥/٤/٥/٥ الرأي النظيف: وفقاً (معيار المراجعة المصري رقم ٧٠٠، ٢٠٠٨، الفقرة ٣٩؛ ISA 700 Revised, 2015, Para. 16, 17) يتعين على مراقبي الحسابات إصدار رأى نظيف إذا توصلوا من خلال أدلة الإثبات الكافية والمناسبة التي قاموا بجمعها أن القوائم المالية ككل تعبر بعدالة في كل جوانبها الجوهرية بما فيها تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن السياسات المستخدمة في إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تتسق مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) المعدل عام ٢٠١٩، ومعيار IFRS 9، وأن الإفصاحات المرتبطة بتلك التقديرات ملائمة وذات مصداقية.

٢/٥/٤/٥/٥ الرأي النظيف مع فقرة توضيحية أو لفت الإنتباه: يقوم مراقبي الحسابات بإضافة فقرة لفت الإنتباه في تقرير المراجعة، حيث يعد حكم مراقبي الحسابات ذات أهمية كبيرة بحيث أنه يشكل أساساً لفهم مستخدمي القوائم المالية، وذلك بشرط أن لا يكون هذا الأمر ضمن أمور المراجعة الرئيسية، وألا يكون مطلوباً من مراقبي الحسابات تعديل رأيهم نتيجة لهذا الأمر(ISA 706, Revised, 2015, Para.6-9).

٣/٥/٤/٥/٥ الرأي المتحفظ: يستطيع مراقبي الحسابات إصدار الرأي المتحفظ بعد حصولهم على الأدلة الكافية والملائمة إلى وجود قصور يتعلق بالأمور المحاسبية المرتبطة بسلامة القياس والإفصاح عن التقديرات المحاسبية (معيار المراجعة المصري، رقم ٧٠١، ٢٠٠٨، الفقرة ١١)، أو في حالة حصول مراقبي الحسابات على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة إلى أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية إن وجدت يمكن أن تكون جوهرية ولكنها غير منتشرة (ISA 705 Revised, 2015,Para. 7)، وذلك كما يلي:

- وجود خلافات مع الإدارة حول إمكانية قبول السياسات المحاسبية أوأسلوب تطبيقها، أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- وجود قيود على نطاق عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- وجود تأثير لعدم الإفصاح بشكل كافي عن أثر الأحداث اللاحقة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بتداعيات جائحة كوروناعلى البنك.

٤/٥/٤/٥/٥ الرأي المعاكس: يستطيع مراقبي الحسابات إصدار الرأي المعاكس حالة وجود قصور يتعلق بالأمور المحاسبية المرتبطة بسلامة القياس والإفصاح بتقديرات الخسائر

الائتمانية المتوقعة (معيار المراجعة المصري، رقم ٧٠١، الفقرة ١١)، **أو** في حالة حصولهم على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة مع توصلهم إلى وجود تحريفات جوهرية منتشرة بالقوائم المالية من ضمنها تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ISA 705, Revised 2015, Para. 8)، أو شك جوهري مرتبط بفرض الاستمرارية متعلق بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥/٥/٤/٥/٥ الامتناع عن إبداء الرأي: عندما يكون مراقبي الحسابات غير قادرين على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تشكل أساس الرأي لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة إن وجدت يمكن أن تكون جوهرية (ISA 705 Revised 2015, Para. 8)، وتعاظم مستوى عدم التأكد الذي يحيط بالتوقعات المستقبلية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ووجود قيود جوهرية على نطاق عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بعد أن تناول **الباحثان** الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وما تضمنه من مفاهيم، وأهداف، ومبادئ، ومقومات، ومراحل وإجراءات عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المرتبطة، بما يتناسب مع واقع الممارسة التطبيقية في البيئة المصرية، يمكن عرض المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها لتقييم جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

٦/٥ مؤشرات جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يعُد الحكم المهني لمراقبي الحسابات أحد الركائزالأساسية في مهنة المراجعة، وذلك نظراً لتطلب المراحل المتكاملة لعملية المراجعة ضرورة إصدارأحكام ذات طابع مهني من قبل مراقبي الحسابات، حيث أن إصدارمراقبي الحسابات لأحكام مهنية تتميز بالدقة خلال عملية المراجعة يسُاهم بشكل كبير في نجاح أداء عمله المهني وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، مما يعد دليلاً كافياً على كفاية العناية المهنية المبذولة من جانبه، وقد أدت تداعيات جائحة كورونا إلى تزايد الأحكام المهنية والشك المهني لمراقبي الحسابات، حيث

اقترن الحكم المهني لمراقبي الحسابات بحالة عدم التأكد المتلازمة لتداعيات جائحة كورونا، كما ساهمت الجائحة في تغيير أساليب إصدار الأحكام المهنية (Al-Khasawneh, 2021).

وقد أكدت دراسة (Wedemeyer, 2010) على أن محاولة قياس جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات تعتبر عملية صعبة ومعقدة، وبدلاً من ذلك يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات التي تشير إلى مما إذا كانت هذه الأحكام المهنية ذات جودة مرتفعة أو منخفضة.

وفى ضوء ما سبق يرى الباحثان أن المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها للحكم على مدى جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تتمثل يلي:

- استيفاء متطلبات معيار IFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام ٢٠١٩، ومعيار(IFRS 7) وخاصة المتعلقة بالإفصاح عن الطرق والنماذج، والافتراضات الجوهرية التي استخدمتها الإدارة عند إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة ملائمة.
- الالتزام بالتعليمات والإجراءات الصادرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك المركزي المصري بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- انخفاض عدد الأخطاء التي أسفرت عنها عملية المراجعة كنتيجة للالتزام الإدارة بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م، والمعايير ذات الصلة، والتعليمات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك المركزي المصري.
- انخفاض حجم الدعاوى القضائية ضد مراقبي الحسابات الذين قاموا بالتأكيد على تقديرات الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة كنتيجة لبذل مراقبي الحسابات للعناية المهنية الواجبة والتزامه بقواعد وآداب السلوك المهني، وبمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من المنظمات المهنية، وتمتعه بالخبرة المناسبة.
- إنخفاض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية لتصحيح الأخطاء الواردة بها نتيجة التأكيد على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- زيادة درجة اعتماد وثقة أصحاب المصالح، واستجابة أسواق المال لتقرير مراقبي الحسابات بشأن التأكيد على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- إنخفاض فجوة التوقعات بين متطلبات أصحاب المصالح، والمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية نتيجة إصدار مراقبي الحسابات لتقريرهم عن القوائم المالية بصفة عامة وتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بصفة خاصة في التوقيت المناسب.
- توافر التبريرات المنطقية المهنية لدى مراقبي الحسابات بشأن أحكامهم المهنية المتعلقة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٦- منهجية الدراسة الميدانية ونتائج اختبارات الفروض:

تسعى الدراسة إلى إجراء إختبار ميداني يوفر سنداً موضوعياً للإطار النظري الذي تم تأصيله خلال الدراسة، وذلك عن طريق الإختبار الإحصائي لفروض الدراسة، وذلك للاستدلال على مدى توافق أو عدم توافق آراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء معيار IFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام ٢٠١٩، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وسيتناول **الباحثان** فيما يلي تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وإختبار الفروض من خلال عرض النقاط التالية:

١/٦ الهدف من الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تقديم إطار مقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام ٢٠١٩، ومقررات لجنة بازل للرقابة، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، وذلك استناداً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٠) "مراجعة التقديرات المحاسبية" الصادر منذ عام ٢٠٠٨، ومعيار المراجعة الدولي (٥٤٠) المعدل ISA 540 Revised, 2018، ، بما يُساهم في تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

٢/٦ تصميم ومحتوي الدراسة:

في ضوء أهداف البحث، وفروضة صمم الباحثان قائمة استقصاء أولية، حيث تم اختبارها من خلال توزيعها على بعض من مراقبي الحسابات، والمراجعين الداخليين في البنوك المدرجة بالبورصة المصرية، وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة، وأدي ذلك إلي

التوصل إلي إعادة صياغة بعض عناصر قائمة الاستقصاء حتى تحقق أهداف البحث، وإختبار فروض الدراسة.

٣/٦ أساليب جمع البيانات:

إعتمد **الباحثان** على أسلوب **قائمة الاستقصاء** كأداة لجمع البيانات اللازمة، حيث يُعد من أفضل أساليب التطبيق في مجال البحوث الوصفية، والدراسات الميدانية التي تتميز موضوعاتها بالحداثة، وندرة التطبيق، والتي ينتمي إليها هذا البحث، وبناءً على ذلك صُممت قائمة الاستقصاء على أساس مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم قياس إجابات عينة الدراسة باستخدام المقياس السابق بحيث تُشير الدرجة (٥) إلى موافق تماماً، والدرجة (٤) إلى موافق، والدرجة (٣) إلى موافق إلى حد ما، والدرجة (٢) إلى غير موافق، والدرجة (١) إلى غير موافق على الإطلاق، كما قام الباحثان بعمل مقابلات شخصية مع بعض أفراد العينة لتوضيح المفاهيم التي تتضمنها القائمة، وذلك لضمان سلامة وفهم المستقصي منهم لقائمة الإستقصاء موضوع الدراسة.

٤/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة من مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي، حيث تم اختيار عينة تتكون من (٧٠) مفردة، والمراجعين الداخليين في البنوك المدرجة بالبورصة المصرية،حيث تم اختيار عينة تتكون من (٥٠) مفردة، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، حيث تم اختيار عينة تتكون من (٤٠) مفردة.

وقام **الباحثان** بتوزيع (١٦٠) قائمة استقصاء من خلال المقابلة الشخصية لبعض مفردات العينة، والتسليم باليد، والجدول التالي يوضح توزيع قوائم الاستقصاء على العينة، والقوائم المستردة، والمستبعدة، والمستخدمة في التحليل.

جدول رقم (١) يوضح عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عينة الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستجابة للاستمارات الصالحة للتحليل
مراقبي الحسابات	٧٠	٥٨	٥٥	%٧٨,٥٧
المراجعين الداخليين	٥٠	٤٠	٣٧	%٧٤
أعضاء هيئة التدريس	٤٠	٣١	٢٨	%٧٠
الإجمالي	١٦٠	١٢٩	١٢٠	%٧٥

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحثان أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد معدل مناسب، وهو ما يمكن الإعتماد عليه في اختبار فروض البحث.

٥/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

بعد أن قام الباحثان بإجراء عمليات الترميز اللازمة لكافة متغيرات الدراسة، تم إدخال وتشغيل البيانات باستخدام برنامج (SPSS Version 26)، وذلك لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وقد أشتمل التحليل الإحصائي على الأساليب التالية:

١/٥/٦ معامل الإعتمادية Reliability:

لتحديد مدي إمكانية الإعتماد على نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء بمعني مدي تجانس الإجابات بين المستقصي منهم، ومدي إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع، وذلك من خلال اختبارات معامل الثبات، وقد تم الإعتماد على معامل ارتباط ألفا كرونباخ Alpha Cronbach Coefficient.

٢/٥/٦ الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics:

- الوسط الحسابي Mean لمعرفة مدي ارتفاع أو إنخفاض إجابات مفردات الدراسة عن المحاور الرئيسية للدراسة.
- الإنحراف المعياري standard Deviation لمعرفة تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن المتوسط العام للإجابات.

٣/٥/٦ الأساليب الإحصائية الاستدلالية Inferential Statistics:

- اختبار T لعينة واحدة One-Sample Test لاختبار مستوي الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA)، لاختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة.
- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise regression: هو أسلوب إحصائي يستخدم لاختبار أثر التفاعل بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، وذلك للتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، ويعتمد على اختيار المتغيرات المعنوية فقط التي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها، كما أنه يضمن استقلالية العوامل المفسرة

الداخلـــة فـــي النمـــوذج، وبالتـــالي يعـــالج مشـــكلة الازدواج الخطـــى Muliticollinearity.

٦/٦ اختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث:

قام الباحثان بحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ **Alpha Cronbach Coefficient**، باعتباره أكثر أساليب تحليل الإعتمادية (Reliability) دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للاختبار، ويستخدم لبحث مدي إمكانيةالإعتمادعلى نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، ويوضح الجدول رقم (٢) معاملات الثبات، والصدق لمقاييس الدراسة.

جدول رقم (٢) يوضح معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

السؤال	البيان	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha	معامل الصدق الذاتي *
الأول	الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.	8	.669	.817
الثاني	أثر الإجراءات المقترحة خلال مرحلة الإرتباط وقبول عملية المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.	3	.649	.805
الثالث	أثر الإجراءات المقترحة خلال مرحلة التخطيط لعملية المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمرقبي الحسابات بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.	6	.722	.849
الرابع	أثر الإجراءات المقترحة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.	11	.800	.894
الخامس	أثر الإجراءات المقترحة خلال مرحلة إعداد وإصدار تقرير المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.	4	.730	.854
السادس	المؤشرات الدالة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية.	8	.860	.927

***تم حساب معامل الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات**

وباستعراض الجدول السابق يتضح للباحثان أن قيم معاملي الثبات، والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، ويتضح أن قيم معامل الثبات Cronbach Alpha لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من ٠.٦، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الإعتمادعليها في تعميم النتائج.

٧/٦ نتائج التحليل الإحصائي لإختبارات الفروض:

سوف يقوم الباحثان بعرض نتائج التحليل الإحصائي، واختبارات مدي صحة الفروض التي يقوم عليها البحث، وذلك من خلال العرض التالي:

١/٧/٦ نتائج اختبارات الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على **"لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول "الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا".**وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفي للصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

استهدف السؤال الأول استطلاع آراء فئات عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن للباحثان توضيح الأهمية النسبية وفقاً لآراء فئات عينة البحث، من خلال إجراء الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول، ويوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لعبارات السؤال الأول المتمثل في الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الأول من خلال الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)
الإحصاء الوصفي للصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة
تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إختبارT.test	
			القيمة	مستوى الدلالة
ارتباط قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بظروف عدم التأكدمن نتائج الأحداث المحتمل وقوعها مستقبلاً. (X1)	4.72	.453	114.2	.000
صعوبة التحقق من سعر أي اصل يعكس الواقع الاقتصادي، نظراً لعدم توافر الأسعار السوقية المعلنة، خاصة في أوقات التقلبات الإقتصادية. (X2)	4.02	.580	75.92	.000
تعقد وصعوبة حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاعتمادها على مكونات مختلفة (احتمالية التعثر PD، معدل الخسارة عند التعثرLGD، التعرض الائتماني عند التعثر EAD). (X3)	4.18	.575	79.55	.000
اعتماد النموذج المستخدم في إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية على افتراضات ونماذج تحددها الإدارة مما يجعلها اقل موثوقية، وأكثر عرضة للتلاعب. (X4)	4.23	.514	90.18	.000
إمكانية تحيز الإدارة والإخلال بمبدأ الموضوعية عند إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما قد يؤدى إلى قياس وعرض غير عادل لنتائج أعمال البنك. (X5)	4.28	.453	103.7	.000
افتقار مراقبي الحسابات إلى التعليم المناسب والخبرة الكافية لفهم متطلبات قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة. (X6)	4.72	.453	114.2	.000
وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير لقياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة كنتيجة لعدم وجود خطط ومداخل عملية واضحة للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة. (X7)	4.18	.565	81.13	.000
قصور معايير المراجعة المرتبطة في توفير إجراءات تفصيلية لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. (X8)	3.80	.693	60.04	.000
الوسط العام	3.79	0.476	79.87	.000

ويتضح من الجدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لنتائج قياس آراء عينة الدراسة بشأن الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، من وجهة نظر فئات عينة الدراسة "مراقبي الحسابات، المراجعين الداخليين، أعضاء هيئة التدريس"، يتضح من تحليل آراء أفراد العينة إيجابية آراءهم تجاه فقرات المقياس، حيث جاءت قيمة (T) موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، وأنها ذات دالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.01) حيث تشير جميع المتوسطات الحسابية العامة لإجابة المستقصي منهم إلى

إتفاق فئات عينة الدراسة حول إدراكهم للصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند التحقق من تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا بوسط حسابي عام (3.79) وانحراف معياري عام (0.476)، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق، وتقارب في إجابات مفردات العينة.

ثانياً: اختبار كروسكال واليز Kruskal-Wallis:

يتضح من التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الاول الوارد بالجدول رقم (٣) والخاص بالصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ان هناك اتفاق بشكل عام بين فئات الدراسة على أهمية للصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وهذا ما يؤكده ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لتلك المتغيرات، وباستخدام اختبار كروسكال واليزKruskal-Wallis لقياس الاختلاف بين فئات الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويعرض الجدول التالي رقم (٤) نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٤)
قياس التباين في أراء مجموعات العينة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا

العناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	P-Value مستوى المعنوية	
ارتباط قياس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بظروف عدم التأكدمن نتائج الأحداث المحتمل وقوعها مستقبلاً.	مراقبي الحسابات	55	57.86	.358	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	59.66		
	أعضاء هيئة التدريس	28	66.79		
	الاجمالي	120			
صعوبة التحقق من سعر أي اصل يعكس الواقع الاقتصادي، نظراً لعدم توافر الأسعار السوقية المعلنة، خاصة في أوقات التقلبات الإقتصادية.	مراقبي الحسابات	55	61.48	.943	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	59.66		
	أعضاء هيئة التدريس	28	59.68		
	الاجمالي	120			
تعقد وصعوبة حساب تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاعتمادها على مكونات مختلفة (احتمالية التعثر PD،	مراقبي الحسابات	55	62.65	.666	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	57.03		
	أعضاء هيئة التدريس	28	60.86		

العناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	P-Value مستوى المعنوية	
معدل الخسارة عند التعثرLGD، التعرض الائتماني عند التعثر EAD).	الاجمالي	120			
اعتماد النموذج المستخدم في إجراء تقديرات الخسائر الائتمانية على افتراضات ونماذج تحددها الإدارة مما يجعلها اقل موثوقية، وأكثر عرضة للتلاعب.	مراقبي الحسابات	55	60.60	.963	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	61.24		
	أعضاء هيئة التدريس	28	59.32		
	الاجمالي	120			
إمكانية تحيز الإدارة والإخلال بمبدأ الموضوعية عند إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما قد يؤدى إلى قياس وعرض غير عادل لنتائج أعمال البنك.	مراقبي الحسابات	55	62.05	.649	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	61.34		
	أعضاء هيئة التدريس	28	56.36		
	الاجمالي	120			
افتقار مراقبي الحسابات إلى التعليم المناسب والخبرة الكافية لفهم متطلبات قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.	مراقبي الحسابات	55	57.86	.358	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	59.66		
	أعضاء هيئة التدريس	28	66.79		
	الاجمالي	120			
وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير لقياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة كنتيجة لعدم وجود خطط ومداخل عملية واضحة للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة.	مراقبي الحسابات	55	59.50	.701	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	63.77		
	أعضاء هيئة التدريس	28	58.14		
	الاجمالي	120			
قصور معايير المراجعة المرتبطة في توفير إجراءات تفصيلية لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.	مراقبي الحسابات	55	61.35	.497	غير معنوية
	المراجعين الداخليين	37	63.73		
	أعضاء هيئة التدريس	28	54.55		
	الاجمالي	120			

*** دالة احصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥**

يتضح من نتائج جدول رقم (٤) أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم P–Value اكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على وجود اتفاق بين متوسط أراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة، وفي ضوء نتائج التحليلات السابقة يتضح صحة الفرض الفرعي الأول **"لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا"**.

٢/٧/٦ نتائج اختبارات الفرض الثاني:

ينص الفرض على" **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإجراءات الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا".**

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال إختبار الفروض الفرعية التالية:

١/٢/٧/٦ نتائج اختبارات الفرض الفرعي الأول:

- ينص الفرض على "**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا".**

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
تفهم مبدئي لبيئة أعمال البنك، والحالة المالية، والدعاوى القضائية الحالية ومخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة بالقوائم المالية. (X9)	4.28	.621	75.38	.000	الأول
تقييم مدى توافر التأهيل العلمي والعملي الكافي لفريق المراجعة للعمل في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتحديد مدى الحاجة إلى الاستعانة بالخبراء المتخصصين. (X10)	3.62	.712	55.62	.000	الثالث
الحصول على خطاب الارتباط حالة قبول التكليف موضحاً مسئولية كل من الإدارة عن إعداد قياسات وافصاحات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومسئولية مراقبي الحسابات المقتصرة على التحقق من معقولية الافتراضات التي بنيت على أساسها هذه التقديرات. (X11)	3.73	.673	60.61	.000	الثاني
المتوسط العام	3.87	0.668	63.87	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس آراء عينة البحث بشأن الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (3.87) وبإنحراف معياري (0.668)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

ثانياً: التحليل الوصفي للمؤشرات الدالة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري لعبارات السؤال السادس المرتبطة بالمؤشرات الدالة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي للمؤشرات الدالة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية

البيان	الوسط الحسابي الإجمالي	الإنحراف المعياري الإجمالي	إختبارT.test		الترتيب
			القيمة	مستوى الدلالة	
إستيفاء متطلبات معيار IFRS 9 ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩، ومعيار7 IFRS بشأن الاعتراف والقياس بما في ذلك الإفصاح عن الطرق والنماذج، والافتراضات الجوهرية التي استخدمتها الإدارة عند إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. (Y1)	3.82	.686	60.96	.000	السادس
الالتزام بالتعليمات والإجراءات الصادرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك المركزي المصري بشأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا. (Y2)	3.92	.740	57.97	.000	الثامن

انخفاض عدد الأخطاء التي أسفرت عنها عملية المراجعة كنتيجة للالتزام الإدارة بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لتقديرات الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير والاصدارات ذات الصلة. (Y3)	3.88	.712	59.72	.000	السابع
انخفاض حجم الدعاوى القضائية ضد مراقبي الحسابات كنتيجة لبذلهم العناية المهنية الواجبة والتزامه بقواعد وآداب السلوك المهني، وبمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من المنظمات المهنية، وتمتعه بالخبرة المناسبة. (Y4)	4.08	.624	71.54	.000	الرابع
انخفاض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية لتصحيح الأخطاء الواردة بها نتيجة التأكيد على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. (Y5)	4.03	.654	67.40	.000	الخامس
زيادة درجة اعتماد وثقة أصحاب المصالح، واستجابة أسواق المال لتقرير مراقبي الحسابات بشأن التأكيد على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. (Y6)	4.29	.492	95.57	.000	الأول
انخفاض فجوة التوقعات بين متطلبات أصحاب المصالح والمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كنتيجة لإصدار تقرير مراقبي الحسابات عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في التوقيت المناسب. (Y7)	4.10	.586	76.70	.000	الثالث
توافر التبريرات المنطقية المهنية لدى مراقبي الحسابات بشأن أحكامهم المهنية المتعلقة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. (Y8)	4.08	.574	77.96	.000	الثاني
الوسط العام	4.04	0.633	70.97	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس آراء عينة البحث بشأن المؤشرات الدالة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات المتعلقة بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.04) وبإنحراف معياري (0.633)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية المؤشرات الدالة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات بشأن مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

ثالثاً: تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression لبناء نموذج العلاقة بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة والمتغير التابع المتمثل في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحساباتفي ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تطبيق نموذج الانحدار:

جدول (٧) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري	T.test		التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
			القيمة	القيمة الاحتمالية P-Value		
Constant	1.083	.193	5.612			
X10	.313	.046	6.836	.000	.524	تأثير معنوي موجب
X9	.230	.039	5.882	.000	.941	تأثير معنوي موجب
X11	.181	.049	3.695	.000	.510	تأثير معنوي موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.830)						
معامل التحديد (R^2) = (.688)						
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (.680)						
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (85.422)						
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)						

** **Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (.688) بناءً على قيمة معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (68.8%) من التغير الكلي في المتغير التابع "**جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات** في ضوء تداعيات جائحة كورونا"، وباقي النسبة (31.2%) يرجع إلي الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضا أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه

المتغيرات (83%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على تدعيمها يُساهم في **جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا**.

- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلةالمتمثلة في الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة، ذو تأثير معنوي في **جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحساباتفي ضوء تداعيات جائحة كورونا** عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).
- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الانحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين(**ANOVA**) بلغت (85.422)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الانحدار ككل، فضلا عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.
- كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد **(R^2 =%68.8)** قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل **(Adjusted R^2 = 68%)** مما يؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.
- يتضح من الجدول السابق أن قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من(0.05)، وقد تراوحت بين (0.510،0.941)،مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة أن هناك ارتباطا معنوياً بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الفرعي الأول، وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه " **تؤثر الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة الارتباط وقبول عملية المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا".**

٢/٢/٧/٦ نتائج اختبارات الفرض الفرعي الثاني:

ينص الفرض على"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية **للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا".**

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا":

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري **للاجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة** في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

الإحصاء الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
فهم بيئة البنك بما فيها الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تفهم معاملات البنك والأحداث والظروف الأخرى التي تنشأ عنها الحاجة إلى إثبات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكيفية تطبيق الإدارة لمتطلبات معيار IFRS 9 ونظيرة المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري. (X12)	4.72	.453	114.18	.000	الأول
تفهم كيفية مراجعة الإدارة لنواتج تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية السابقة وكيفية استجابتها لنتائج تلك المراجعة. (X13)	4.02	.580	75.92	.000	السادس
تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري المرتبطة بالقياس والإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتوفير أساس لتصميم إجراءات المراجعة الإضافية. (X14)	4.18	.575	79.55	.000	الخامس
تخطيط إجراءات المراجعة الأساسية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشمل على كل من الإجراءات التحليلية، وإجراءات اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة. (X15)	4.46	.564	86.66	.000	الرابع

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
تخطيط إجراءات المراجعة الإضافية تستند في طبيعتها وتوقيتها ومداها لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة. (X16)	4.23	.514	90.18	.000	الثالث
وضع تصور مبدئي لبرنامج المراجعة وخطة تفصيلية مبدئية يمكن من خلالها الحد من خطر مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمستوى معقول نسبياً. (X17)	4.28	.453	103.69	.000	الثاني
المتوسط العام	4.31	0.523	91.69	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس آراء عينة البحث بشأن **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة** في ضوء تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.31)،وبإنحراف معياري (0.523)، كما يلاحظ أنالإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.**

ثانياً: تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression لبناء نموذج العلاقة بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة** والمتغير التابع المتمثل في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تطبيق نموذج الانحدار:

جدول (٩) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري	T.test القيمة	T.test القيمة الاحتمالية -P Value	التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
Constant	.122	.147	.830			
X17	.164	.033	5.033	.000	.258	تأثير معنوي موجب
X13	.144	.015	9.419	.000	.709	تأثير معنوي موجب
X12	.178	.021	8.665	.000	.647	تأثير معنوي موجب
X15	.162	.014	11.91	.000	.953	تأثير معنوي موجب
X14	.155	.019	8.033	.000	.457	تأثير معنوي موجب
X16	.167	.028	6.016	.000	.274	تأثير معنوي موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.955)						
معامل التحديد (R^2) = (.911)						
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (.907)						
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (193.920)						
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)						

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (.911) بناءً على قيمة معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (91.1%) من التغير الكلي في المتغير التابع **"جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا"**، وباقي النسبة (8.9%) يرجع إلي الخطأ العشوائي Random Error في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضا أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات (95.5%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يُساهم في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات.
- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة

تخطيط أعمال المراجعة، ذو تأثير معنوي في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).

- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الانحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين (**ANOVA**) بلغت (**193.920**)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الانحدار ككل، فضلاًعن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.
- كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد (**R^2=91.1%**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**AdjustedR^2 = 90.7%**)، مما يؤكد دقة النموذج، واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.
- يتضح من الجدول السابق أيضا أن قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من(0.05)، وقد تراوحت بين (0.258،0.953)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة أن هناك إرتباط معنوياً بين **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة** وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الفرعي الثاني، وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه " **تؤثر الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة تخطيط أعمال المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا**".

٣/٢/٧/٦ نتائج اختبارات الفرض الفرعي الثالث:

ينص الفرض على"**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا**".

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

الإحصاء الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
تنفيذ الاختبارات الأساسية كاستجابة لخطر مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تتضمن إجراءات الفحص التحليلي واختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة. (X18)	4.23	.514	90.18	.000	الخامس
تنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية كاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة. (X19)	4.28	.453	103.69	.000	الرابع
تقدير مبلغ أو مدى من المبالغ لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعةمن خلال استخدام نموذج الإدارة أو نموذج مختلف عن النموذج المستخدم من قبل الإدارة. (X20)	4.72	.453	114.18	.000	الثاني
التحقق من الأحداث اللاحقة ذات الصلة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة والافصاحات المرتبطة بها. (X21)	4.18	.565	81.13	.000	السادس
اختبار وتقييم مدى فعالية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، عن طريق التحقق من مدى ملائمة واتساق السياسات المحاسبية، وفاعلية نظام المعلومات والاتصالات المطبق، ومعدل تنفيذ أنشطة نظام الرقابة الداخلية، والمتابعة المستمرة لأدوات الرقابة، وفعالية وكفاءة إجراءات المراجعة الداخلية خلال الفترة محل المراجعة. (X22)	3.80	.693	60.04	.000	العاشر
الاستعانة بالخبراء المتخصصين في نمذجة المخاطر المالية واختبار	3.87	.755	56.08	.000	الحادي

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
تقنية المعلومات العامة ذات الصلة وتطبيقات النظم الأساسية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالإضافة إلى تقييم أدائهم. (X23)					عشر
التأكد من كفاية الإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء في ضوء معيار IFRS 9، ونظيره المصري رقم (٤٧) المعدل عام٢٠١٩م، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تعليمات البنك المركزي المصري. (X24)	4.28	.448	104.44	.000	الثالث
التحقق من مؤشرات التحيز المحتمل للإدارة، وذلك من خلال التأكد من أن البنك قد اتخذ الإجراءات المناسبة لتخفيض مخاطر التحيز الإداري وخاصة عند اختيار وترجيح السيناريوهات الإقتصادية المستقبلية. (X25)	4.72	.448	115.43	.000	الأول
الحصول على إقرارات بشأن تعريف ومحددات مفهوم التعثر، وانه تم تطبيق المهارات أو الخبرات المتخصصة المناسبة عند إجراء التقديرات، وأي حدث لاحق يتطلب إجراء تعديل عليها. (X26)	4.14	.569	79.67	.000	السابع
الاتصال بالمكلفين بالحوكمة أو الإدارة أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، وإبلاغهم عن وجهات النظر المتعلقة بمدى مناسبة اختيار السياسات المحاسبية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية وعرضها في القوائم المالية، وأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها أثناء المراجعة. (X27)	3.75	.651	63.05	.000	التاسع
توثيق استنتاجات مراقبي الحساباتمن خلال توثيق العناصر الرئيسية لفهم البنك وبيئته، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والأحكام المهنية التي تتعلق بتحديد ما إذا كانت تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تعد معقولة أم أنها محرفة. (X28)	3.97	.634	68.51	.000	الثامن
المتوسط العام	4.17	0.562	85.12	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس آراء عينة البحث بشأن **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة** في ضوء تداعياتجائحة كورونا، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.17)،وبإنحراف معياري (0.562)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود

اتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

ثانياً: تحليل الانحدار المتدرج Stepwis Regression لبناء نموذج العلاقة بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة)**، والمتغير التابع المتمثل في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج نموذج الانحدار:

جدول (١١) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري	T.test		التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
			القيمة	القيمة الاحتمالية P-Value		
Constant	.595	.225	2.639			
X18	.133	.043	3.068	.003	.441	تأثير معنوي موجب
X27	.137	.028	4.890	.000	.658	تأثير معنوي موجب
X25	.155	.037	4.172	.000	.791	تأثير معنوي موجب
X23	.162	.024	6.857	.000	.689	تأثير معنوي موجب
X28	.120	.027	4.351	.000	.724	تأثير معنوي موجب
X21	.163	.037	3.357	.000	.491	تأثير معنوي موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.886)						
معامل التحديد (R^2) = (.785)						
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (.774)						
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (68.880)						
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)						

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (.785) بناءً على قيمة معامل التحديد (**R^2**)، والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (78.5%) من التغير الكلي في المتغير التابع "جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا"، وباقي النسبة (21.5%) يرجع إلي الخطأ العشوائيRandom Error في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضا أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات (88.6%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يُساهم في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات.
- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة المتمثلة فيالإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة، ذو تأثير معنوي في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).
- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الانحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين(**ANOVA**) بلغت (68.880)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الانحدار ككل، فضلا عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.
- كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل (**R^2 =%78.5**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2 =%77.4**) مما يؤكد دقة النموذج، واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.
- يتضح من الجدول السابق أيضاً أن قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من(0.05)، وقد تراوحت بين (0.441،0.791)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة أن هناك إرتباط معنوياً بين المحتوي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الفرعي الثالث، وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه " **تؤثر الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا**".

٤/٢/٧/٦ نتائج اختبارات الفرض الفرعي الرابع:

ينص الفرض على"**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقريرعلى جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا**".

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير في ضوء تداعيات جائحة كورونا، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم (١٢):

جدول رقم (١٢)
الإحصاء الوصفي للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعةخلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير في ضوء تداعيات جائحة كورونا

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
إعداد التقرير موضحاً بقسم أساس الرأي أن عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تمت وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وأنه تم عرض مسؤلية مراقب الحسابات في الفقرة الخاصة بها، كما تم الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والقوانين واللوائح ذات الصلة، كما تم الحصول أدلة كافية وملائمة. (X29)	4.23	.514	90.18	.000	الثالث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
أن يوضح بقسم الأمور الرئيسية للمراجعة وصف لطبيعة تقديرات الخسائر الائتمانيةمن حيث مدى تعقدها واعتمادها على التقدير الشخصي، ودرجة عدم التأكد، وإجراءات مراجعتها، والنتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها المتعلقة بالسياسات المحاسبية، ومدى كفاية الإفصاح. (X30)	4.28	.453	103.69	.000	الثاني
أن يشير بقسم مسئولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية إلى مسئولية الإدارة عن كل من الإعداد والعرض العادل لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعايير المحاسبة ذات الصلة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، ومسئولية المكلفين عن الحوكمة عن الإشراف عن عملية إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. (X31)	4.72	.453	114.183	.000	الأول
أن يوضح مراقب الحسابات بقسم المسئولية، انه قام بتقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومدى معقولية تلك التقديرات والإفصاحات المتعلقة بها، وان يوضح بقسم الرأي نتائج مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إصدار رايه. (X32)	4.18	.565	81.13	.000	الرابع
المتوسط العام	4.35	0.496	97.29	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس آراء عينة البحث بشأن **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير** في ضوء تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.35) وبإنحراف معياري (0.496)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية **الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير في ضوء تداعيات جائحة كورونا.**

ثانياً: تحليل الانحدار المتدرج Stepwis Regression لبناء نموذج العلاقة بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مرحلة إعداد وإصدارالتقرير وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا:

يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة فيالإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير، والمتغير التابع المتمثل في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (١٣) نتائج نموذج الانحدار:

جدول (١٣) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري	T.test		التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
			القيمة	القيمة الاحتمالية P-Value		
(Constant)	.253	.220	1.153			
X29	.164	.059	2.786	.006	.226	تأثير معنوي موجب
X31	.258	.037	6.938	.000	.728	تأثير معنوي موجب
X32	.235	.037	6.439	.000	.486	تأثير معنوي موجب
X30	.285	.050	5.654	.000	.397	تأثير معنوي موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.909)						
معامل التحديد (R^2) = (.826)						
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (.820)						
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (136.233)						
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)						

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (.826) بناءً على قيمة معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$)، والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (82.6%) من التغير الكلي في المتغير التابع "جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات"، وباقي النسبة (17.4%) يرجع إلي الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن

النمـوذج، ويتضـح أن المسـاهمة النسـبية (**R**) لهـذه المتغيـرات (90.9%) بمعنـى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على تدعيمها يُساهم في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد التقرير، ذو تأثير معنوي في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).
- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الانحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين (**ANOVA**) بلغت (**136.233**)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الانحدار ككل، فضلا عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.
- كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل (**R^2 =%82.6**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2 =%82**) مما يؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.
- يتضح من الجدول السابق أيضاً أن قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من(0.05)، وقد تراوحت بين (0.226،0.728) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة أن هناك إرتباط معنوياً بين الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانيةالمتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير، وجودة الأحكام المهنية لمراقبي الحساباتفي ضوء تداعيات جائحة كورونا، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الفرعي الرابع، وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه"**يؤثر الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال مرحلة إعداد وإصدار التقرير، على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا**".

٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

اعتماداً على عرض، وتحليل المحاور الرئيسية للإطار النظري، والميداني للدراسة، يمكن للباحث استخلاص أهم النتائج، والتوصيات، والدراسات المستقبلية، وذلك على النحو التالي:

١/٧ نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة النظرية والميدانية عن مجموعة من النتائج:

- توجد العديد من الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، من أهمها، قصور معايير المراجعة المحلية والدولية المرتبطة بالتقديرات المحاسبية لتوفير إجراءات تفصيلية ترشد الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات عند التأكد من مدى معقولية تقديرات الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة خاصةً في ضوء تداعيات جائحة كورونا
- وجود العديد من أوجه القصور في متطلبات معيار IFRS 9 بشأن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لوجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل الأطراف المختلفة، مما يستلزم الاستفادة من الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمساعدة مراقبي الحسابات في التغلب على تلك القصور خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- أتضح من الدراسة النظرية أن الإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يساهم في جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- **وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية** إلى وجود تأثير معنوي للصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية، حيث تشير جميع المتوسطات الحسابية لإجابة المستقصي منهم إلى اتفاق فئات عينة الدراسة حول إدراكهم للصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة تلك التقديرات خاصة في ضوء تداعيات جائحة كورونا بوسط حسابي عام (3.79)،وإنحراف معياري عام (0.476)، مما يؤكد على عدم وجود تشتت، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات عينة الدراسة، وهذا يدل على إدراكهم لتلك الصعوبات، وهو ما يؤيد قبول الفرض الأول.
- **كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية** إلى وجود تأثير ذات دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض المصرفية على جودة

الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، وهو ما يؤيد رفض الفرض الثاني الرئيس وقبول الفرض البديل، وذلك اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي للفروض الفرعية الأربعة والتي أيدت وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية للإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية خلال مراحل عملية المراجعة (الارتباط وقبول عملية المراجعة- تخطيط أعمال المراجعة - تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة - إعداد وإصدار التقرير) على جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات حيث كانت المساهمة النسبية (R) للإجراءات المقترحة خلال مرحل عملية المراجعة كما يلي:الارتباط وقبول عملية المراجعة (0.830)، تخطيط عملية المراجعة (0.955)، تنفيذ أعمال وبرنامج المراجعة (0.866)، إعداد وإصدار التقرير (0.909)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.001)، مما يعني أن الاهتمام بإتباع الإجراءات المقترحة لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يُساهم في تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات.

٢/٧ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج النظرية، والميدانية التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يلي:

- العمل على إصدار معيار مراجعة مصري مستقل يقدم إرشادات تفصيلية متخصصة بمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بهدف تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات.
- تبني مراقبي الحسابات للإطار المقترح لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة المقدم في الدراسة، وما جاء به من مراحل وإجراءات ومتطلبات كدليل استرشادي لهم عند أداء عملية المراجعة بهدف تحسين جودة أحكامهم المهنية خاصةً في ضوء تداعيات جائحة كورونا.
- التوجه نحو تطوير معايير المراجعة المصرية لتواكب التعديلات التي جاء بها معيار المراجعة الدولي رقم (٥٤٠) المعدل (ISA 540, Revised, 2018) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، من أجل تحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، وتفادى عدم الاتساق نتيجة اتجاه مراقبي الحسابات لتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (٥٤٠) المعدل (ISA 540 Revised, 2018) في حالة عدم وجود بعض المتطلبات في معاييرالمراجعة المصرية ذات الارتباط.

- إنشاء لجنة لمراجعة قياسات وإفصاحات تقديرات الخسائر الائتمانية منبثقة من وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية بهدف تحقيق الرقابة الخارجية على قياسات وإفصاحات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتحسين جودة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات.

٣/٧ التوجهات البحثية المستقبلية:

يرى الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تكون مجالاً مناسباً للأبحاث المستقبلية، من أهمها ما يلي:

- مدخل مقترح لتفعيل دور المراجع الداخلي بشأن قياسات وإفصاحات تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: مع دليل ميداني.
- نموذج مقترح لتطوير عملية مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام أسلوب التنقيب عن البيانات: مع دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر استخدام برنامج المراجعة السحابي المدمج بتقنية Blockchin لمراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: مع دراسة ميدانية.
- أثر استخدام مراقبي الحسابات لتحليلات البيانات الضخمة على تحسين جودة مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة: مع دراسة ميدانية.
- أثر استخدام أتمتة العمليات الروبوتية في مراجعة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على ترشيد الحكم المهني لمراقبي الحسابات: مع دليل ميداني.

٨- مراجع البحث:

١/٨ المراجع باللغة العربية:

- البنك المركزى المصرى ، (٢٠٢٠)، "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 في ظل أزمة كورونا"، متاح على :https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages
- .....، (٢٠١٩)، "تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) IFRS 9"، قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية. متاح على: https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages
- .....، (٢٠٢٠)، " تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١"، متاح على: https://www.cbe.org.eg_
- الحسون، عادل محمد؛ القيسي، خالد ياسين، (٢٠١٨)، "المعيار IFRS 9: الأدوات المالية الاختلافات عن المعيار IAS 39، والتحديات التي تجابه المصارف العراقية في تطبيقه"، **مجلة المحاسب القانوني**، العدد الخامس، عدد خاص عن المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، السنة الخامسة، ص.ص.٧٩-١٠٣.
- شاهين، عبد الحميد احمد؛البغدادي، رجب محمد، (٢٠١٩)، "القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9: دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية" **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات**، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص.ص. ١٠٩-١٥٦.
- شحاتة، محمد موسى، (٢٠١٩)، "انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار IFRS 9 ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الأول، ص.ص ٤٤٦-٥٣٣.
- عبد العال، محمود موسى، (٢٠٢٠)، "أثر إفصاح مراقب الحسابات بتقريره عن تقديرات القيمة العادلة كأحد أمور المراجعة الأساسية على أحكامه وتصرفاته المهنية التشككية- دراسة تجريبية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص.ص. ١-٧٥.
- غالي، أشرف أحمد محمد، (٢٠١٨)، "العلاقة بين الآليات المؤثرة في تطوير ممارسات مراقبي الحسابات للشك المهني ومؤشرات جودة تقديرات الإدارة للقيمة العادلة: مع دراسة ميدانية"، **مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد التاسع، العدد الأول**، الجزء الثاني، ص.ص.١-٦٩.
- متولي، أحمد زكي، (٢٠١٢)، "إطار موسع لمراجعة القيمة العادلة لخيارات الأسهم في ضوء المعايير الدولية للمراجعة وأثره على مصداقية القوائم المالية- مسح ميداني"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث، السنة الثانية، ص.ص. ١٩٧-٢٥٩.

- متولي، محمود موسي، (٢٠٢٢)، "دراسة واختبار أثر تبني معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 والقيد بالبورصة على استخدام البنوك في مصر لمخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح و راس المال"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير، ص.ص. ٥٢٣-٥٧٥.
- محمد، صلاح علي؛ أحمد، محمد المهدي، (٢٠٢٠)، "دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع FASB- Subject (ASC 326) Topic والمعيار IFRS 9 في ظل تفشي كورونا فيرس Covid-19"، **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثاني (خاص)، ص.ص. ٩٠-١١٦.
- محمد، صلاح علي؛ حامد، محجوب عبد الله، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، **مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية**، المجلد الأول، العدد التاسع، نوفمبر، ص.ص. ١-٢٦.
- محمود، شاهندة عادل، (٢٠١٣)، "تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر كأداة لتحقيق موضوعية الحكم المهني لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، ص.ص. ٥٩-٨٤.
- محمود، عبد الحميد العيسوي؛ الطحان، إبراهيم محمد، (٢٠٢٠)، "انعكاسات جائحة كوفيد- ١٩ على بيئة وأنشطة المراجعة الخارجية مع دراسة استكشافية من واقع بيئة الممارسة المهنية المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص.ص. ١-٨٨.
- نافع، محمود عبد المقصود؛ إبراهيم، السيد زكريا، (٢٠٢١)، "أثر جائحة كورونا على مهنة المراجعة وعمل المراجع"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الحادي والأربعون، العدد الأول، عدد خاص، مؤتمر الكلية ٢٠٢١، الجزء الأول، ص.ص. ١-٥٠.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، (٢٠١٩)، قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥- معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ا"الأدوات المالية"، **الوقائع المصرية**، العدد (٨١) تابع أ. متاح على: http://www.nib.gov.eg

٢/٨ المراجع باللغة الانجليزية:

- Abdelmoula, L., &Afess, H., (2019), "Determining Factors of the Quality of Joint Audit: Tunisian context", **Journal of Accounting and Management Information Systems**, Vol. (18), No. (4), pp. 559-587.
- Al-Khasawneh, R., (2021), **"**Impact of Corona Pandemic (Covid-19) on External Audit on Jordanian Bank", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** Vol. (25), No. (1), pp. 1–11.

- Barnoussi, A. E., Howieson, B., & van Beest, F., (2020), "Prudential Application of IFRS 9 :(Un) Fair Reporting in COVID- 19 Crisis for Banks Worldwide?! ", **Australian Accounting Review**, Vol. (30), No. (3), pp. 178-192. Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/auar.12316
- Basel Committee on Banking Supervision "BCBS", (2016), "**Prudential of Problem Assets Definitions of Non-Performing Exposure and for Barouche- Consultative Decument**". Available at: www.bis.org.
- Bratten, B., Causholli, M., & Myers, L. A., (2020), "Fair Value Exposure, Auditor Specialization, and Banks' Discretionary Use of the Loan Loss Provision", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. (35), No. (2), pp. 318-348.
- Brito, R. P., & Júdice, P., (2021), "Asset classification under the IFRS 9 framework for the construction of a banking investment portfolio", **International Transactions in Operational Research**, pp. 1-36. Available at:https://doi.org/10.1111/itor.12976
- Cannon, N. H., & Bedard, J. C. (2017), "Auditing challenging fair value measurements: Evidence from the field", **The Accounting Review**, Vol (92), No (4), 81-114. Available at:https://doi.org/10.2308/accr-51569
- Clohessy, M., (2020), "Impacts and Challenges in Auditing CECL", **The CPA Journal**, Vol. (90), No. (7/8), pp. 38-43. Available at: https://search.proquest.com/openview/5ff80fef4b5131e425a18ee05e7b4e43/1?pq-origsite=gscholar&cbl=41798
- Elena, I., Luminita, M., Madalin, A., & Codrut, A. (2020), "IFRS 9 and the Interaction with Basel III Regulation Pillars", **Annals Faculty of Economic**, Vol. (1), No. (2), pp. 213-222.
- Ernst & Young, (2014), "**Impairment of Financial Instruments under IFRS 9**", Available at: http://www.ey.com
- Fang, X., He, K., Mei, B., & Ye, J. (2022), **"The Role of Auditing Firms in the Implementation of New Accounting Standards: Evidence from China**", Abacus. Available at:https://doi.org/10.1111/abac.12256
- Feyzollah, S., & Badri, A. (2023), "Implementing Expected Credit Loss in the Iranian Banking Industry", **Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol. 7, No. (2), pp. 111-124.

- Gee, K. H., Neilson, J., Schmidt, B., & Xie, B., (2022), "Decision-usefulness of expected credit loss information under CECL". Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4038479
- Gomaa, M., K.Kanagaretnam, S. Mestelman, and M. Shehata (2019), "Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model", **European Accounting Review**, Vol. (28), No. (2), pp. 309–334. Available at:https://doi.org/10.1080/09638180.2018.1449660
- Griffith, E. E., (2020), "Auditors, Specialists, and Professional Jurisdiction in Audits of Fair Values", **Contemporary Accounting Research**, Vol. (37), No. (1), pp. 245-276.
- Group, N. P. (2017), "**Contrasting the New US GAAP and IFRS Credit Impairment Models A Comparison of the Requirements of ASC 326 and IFRS 9**". Available at: www.cfodirect.com
- Ibrahim, M. S., & Abdou, R. M., (2022), "Auditing New approach of Credit loss for Financial Institutions in The Audit Data Analytics Era: A field Study in Egypt", **Journal of Contemporary Issues in Business and Government**, Vol. (28), No. (4), pp. 314-362.Available at: https://www.cibgp.com/article_18655_1e22a5cc3c08b5734cf13e45e4988a7a.pdf
- International Federation of Accountants, (2018), International Standard on Auditing ISA 540 (Revised), "**Auditing Accounting estimates and related disclosures**". Available at: www.ifac.org
- ……, (2018b), "**IFRS 9 Expected Credit Losses Making Sense of the Transition Impact**". Available at: https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-ifrs-9-expected-credit-loss/$File/ey-ifrs-9-expectedcredit-loss.pdf
- ……., (2014), "**IFRS 9 Financial Instrument**" Appendix A,. Available at: http://www.iasplus.com/eu/standards/ifrs/ifrs9.
- ……, (2017), "**Regulatory treatment of Accounting Provisions – Interim Approach and Transitional Arrangements"**. Available at: www.bis.org..
- International Financial Reporting Standard (IFRS), (2020), "**IFRS 9 and Covid-19: Accounting for Expected Credit Losses Applying IFRS 9**

Financial Instruments in the Light of Current uncertainty Resulting from the Covid-19 Pandemic". Available at:www.ifac.org

- Manya, M., & González-Rabanal, M. C. (2023),"Application of IFRS 9 Financial Instruments and the Exposure to Credit Risk (Case Study in Ecuador)", **Ilomata International Journal of Tax and Accounting**, Vol. 4, No. (2), pp. 324-340.Available at:https://doi.org/10.52728/ijtc.v4i2.723
- Martinelli, F., Mercaldo, F., Raucci, D., & Santone, A., (2020), "Predicting Probability of Default under IFRS 9 through Data Mining Techniques", **Workshops of the International Conference on Advanced Information Networking and Applications**, pp. 959-969 Springer, Cham. Available at: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-44038-1_87.
- Mendes, P. C. D. M., Niyama, J. K., & Silva, C. A. T. (2018), "The perception of auditors in the measurement of instruments financial institutions at fair value in financial institutions", **Brazilian Business Review**, Vol. (15), pp. 363-381.
- Monica, M., (2019), "IFRS 9 Benchmarking Test: Too Complicated to Worth Doing it?", **Economic Computation & Economic Cybernetics Studies & Research**, Vol. (53), No. (1), pp. 217-230. Available at: http://www.ecocyb.ase.ro/nr2019_1/14%20%20Popescu%20Maria,%20Bogdan%20Ionescu%20(14).pdf
- Neisen, M., & Schulte-Mattler, H. (2021), "The Effectiveness of IFRS 9 transitional provisions in limiting the potential impact of COVID-19 on banks", **Journal of Banking Regulation**, Vol. (22), pp. 1-10.Available at:https://link.springer.com/content/pdf/10.1057/s41261-021-00151-7.pdf
- Novotny-Farkas, Zoltan, (2016), "The Interaction of the IFRS 9Expected Loss Approach With Supervisory Rules and Implications ForFinancial Stability", **Accounting In Europe**, Vol. (13), No. (2), pp. 197- 227. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17449480.2016.1210180
- Oyewo, B., Emebinah, E., & Savage, R., (2020), "Challenges in Auditing Fair Value Measurement and Accounting Estimates", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. (18), No. (1), pp. 51-75. Available at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JFRA-01-2019-0002/full/pdf

- Porretta, P., Letizia, A., &Santoboni, F. (2020), "Credit risk management in bank: Impacts of IFRS 9 and Basel 3", **Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions**, Vol. (10), No. (2), pp. 29-44.Available at: https://web.archive.org/web/20200709182712id_/https://virtusinterpress.org/IMG/pdf/rgcv10i2p3.pdf.
- Stein, S. E. (2019). "Auditor industry specialization and accounting estimates: Evidence from asset impairments", **Auditing:A Journal of Practice & Theory**, Vol. (38), No. (2), pp. 207-234. Available at: https://meridian.allenpress.com/ajpt/article-abstract/38/2/207/10512
- Stuber, S., Hogan, C., Dennis, J. S., Stanley, J., & Wilkins, M. (2020). "**Do PCAOB Inspections Improve the Accuracy of Accounting Estimates?**", Working Paper, Texas A&M University and Michigan State University, pp. 1-43. Available at: https://pages.business.illinois.edu/accountancy/wpcontent/uploads/sites/12/2018/09/Audit-Doctoral-Consortium-2018-Session-I-Stuber-and-Hogan.pdf
- Sunyoto, Y. (2020), "Auditor's Experience, Professional Commitment, and Knowledge on Financial Audit Performance in Indonesia", **International Journal of Economics and Business Administration**, Vol. (8), No. (2), pp. 191-199. Available at:https://www.um.edu.mt/library/oar/handle/123456789/55380
- Szücs, T., & Márkus, G. (2020), "The impact of IFRS 9 impairment calculation on European banks' market rating", **Economics and Finance: English Edition of GAZDASÁG ÉS PÉNZÜGY**, Vol. (7), No. (3), pp. 326-351.Available at: http://real.mtak.hu/115838/1/326-351ESzucsMarkus.pdf.
- Wedemeyer, P. D., (2010), "A discussion of auditor judgment as the critical component in audit quality–A practitioner's perspective", **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol. (7), No. (4), pp. 320-333.Available at:https://link.springer.com/content/pdf/10.1057/jdg.2010.19.pdf
- Zaytoun, M. k., (2020), "The Effect of Activating the Role of the Audit Committee on Auditor's Sound Material Misstatements: An Empirical Investigation in Egypt", **International Journal of Social Science and Economic Research**, Vol. (5), No. (10), pp. 3169-3192. Available at:http://ijsser.org/more2020.php?id=215